محضر الجلسة رقم 172

التاريخ: الثلاثاء 3 محرم 1446هـ (9 يوليوز 2024م).
الرئاسة: المستشار السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وثلاث وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الحادية عشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع **"الحوار الاجتماعي آلية للنهوض بأوضاع الشغيلة ورافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني"**.

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أطلب من السادة المصورين أن يغادروا القاعة.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع **"الحوار الاجتماعي آلية للنهوض بأوضاع الشغيلة ورافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني"**.

وقبل الشروع في تناول هذه الأسئلة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع أعضاء الفريق الحركي لدى مكتب المجلس مقترحات القوانين التالية:

- مقترح قانون يتعلق بإحداث وكالة تثمين وحماية التراث المادي واللامادي؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 53.00 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- مقترح قانون يقضي بإحداث صندوق خاص بصيانة الطرق والمسالك القروية غير المصنفة، المنجزة بالجماعات الترابية الجبلية والقروية.

كما أودع المستشار السيد خالد السطي والمستشارة السيدة لبنى علوي لدى المكتب أيضا، مقترح قانون يتعلق بالمنظمات النقابية للأجراء والمنظمات المهنية للمشغلين.

وأحال مجلس النواب على المجلس مشاريع ومقترحات القوانين التالية:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 30.24 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور؛
- مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2022؛
- مشروع قانون رقم 32.24 يقضي بحل العصبة الوطنية لمحاربة أمراض القلب والشرايين وتصفيتها؛
- مشروع قانون رقم 95.21 يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255، الصادر في 27 من شوال 1393 (23 نونبر 1973) المتعلق بتنظيم الصيد البحري؛
- مقترح قانون بتغيير وتتميم بعض أحكام الظهير الشريف 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بشأن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.

بناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 9 يوليوز 2024، تقدم به السيد مبارك السباعي رئيس الفريق الحركي، وبعد إحالة هذا الطلب إلى الحكومة أعربت عن تعذر التفاعل معه.

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 02 يوليوز 2024 إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 9 أسئلة؛
- الأسئلة الكتابية: 9 أسئلة؛

- الأجوبة الكتابية: 12 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

ونشرع الآن في مناقشة.. في سير الجلسة؟ في سير الجلسة؟

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

في إطار المادة 168..

السيد الرئيس:

لا، المادة 168 لا تتكلم عن سير الجلسة، السيد المستشار المحترم.

لا أسيدي، اسمح لي، السيد المستشار المحترم اسمح لي باش.. السيد المستشار المحترم، اسمح لي نقاطعك، وأذكرك، السيد المستشار المحترم..

اسمح لي باش نقاطعك، السيد المستشار شكرا، شكرا..

السيد المستشار، شكرا السيد المستشار.. تفضل السيد المستشار، تفضل السيد المستشار، تفضل السيد المستشار، تفضل.

ليس.. السيد المستشار، أنت خارج القانون، السيد المستشار.. السيد المستشار، أنت خارج القانون..

تفضل وخليني نجاوبك، تفضل نجاوبك.. السيد المستشار، واخا السيد المستشار.. تفضل خليني نجاوبك.

إذن.. السيد المستشار.. السيد المستشار، السيد المستشار أش هاذ الشي؟

هذا غير.. ما تقوله السيد المستشار هو خارج نقطة نظام وخارج القواعد المعمول بها وما تقوله يلزمك أنت وحدك..

تفضل، تفضل.. تفضل.. تفضل.. كلامك.. كلامك.. السيد المستشار.. السيد المستشار، واش بغيتينا نخليوك تتكلم حتى لغدا السيد المستشار؟

السي.. السيد المستشار واش بغيتينا نخليوك تكلم حتى لغدا؟

كلامك خارج السياق وكلامك خارج..

واش نخليوك.. شكرا، شكرا.. شكرا.. شكرا.. السيد المستشار، شكرا.. السيد المستشار، أخذت..

السيد المستشار.. تصنت.. ريح نقول لك.. تفضل، تفضل، السيد المستشار، السيد المستشار.. تفضل السيد المستشار، تفضل السيد المستشار.. تفضل السيد المستشار..

السيد المستشار المحترم.. السيد المستشار المحترم.. تفضل بلاصتك.. تفضل السيد المستشار المحترم، تفضل لبلاصتك.. السيد المستشار المحترم، اقعد، السيد المستشار.. السيد المستشار، السيد المستشار المحترم، السيد المستشار المحترم.

السيد آيت ميك، السيد آيت ميك، السيد آيت ميك أنا غادي نجاوب، خلي.. هاذي.. السيد المستشار، السيد المستشار، السيد المستشار، السيد المستشار، السيد المستشار، السيد المستشار اسكت.. السيد المستشار، اعطيتك السيد المستشار.. خليني نجاوب أنا، غادي نجاوبك السيد المستشار.

أولا، السيد المستشار، كلامك خارج الإطار القانوني.. اسمح لي أسيدي، ما تجاوبنيش، أنا خليتك حتى تكلمت، أنا خليتك حتى تكلمت، ما تجاوبنيش وخليني أعقب، خليني.. إذا كنت تحترم هذه الرئاسة وتحترم هذا المجلس.. تكلمت كلامك كامل خلينا نجاوبوك، لأنك الناس زادوغوتو، لأنك إتهمتهم اتهاما مباشرا، وهذا غير أخلاقي داخل مجلس المستشارين، غير أخلاقي داخل مجلس المستشارين، اسمح لي، اسمح لي، اسمح لي، اسمح لي غير أخلاقي، غير أخلاقي.. نحن نحترم كل مكونات المجلس، والكل لديه الحق في أن يعبر عن رأيه خارجا عن المس بالآخرين، أولا.

ريح، ريح، السيد المستشار، ريح الله يرحم باك.. خليني نجاوبك.

ثانيا، السيد المستشار.. ريح، ريح نجاوبك، ريح نجاوبك، ريح نجاوبك، قعد فبلاصتك.. هاذي من أخلاقيات المستشارين أنك تريح نجاوبك.. تريح نجاوبك.

ثانيا، السيد.. أنا أخاطب.. أنا أخاطب السيد المستشار.. السيد المستشار..

السيد المستشار آيت ميك..

سيدون..

السيدات والسادة المستشارين..

السيد المستشار.. السيد المستشار، السيد المستشار، السيد المستشار، السيد المستشار..

أنا أعي ما أقول، أعي ما أقول.. أعي ما أقول، أعي ما أقول..

السادة المستشارين،

لا ما نرفعهاش، السي يحفظه، السيد المستشار السيد يحفظه، السيد المستشار يحفظه، ريح فبلاصتك، ريح فبلاصتك، ريح فبلاصتك، وريح فبلاصتك، ريح، ريح.. وريح فبلاصتك، وريح فبلاصتك، واجلس فالمكان ديالك.. واجلس فالمكان ديالك.. واجلس فالمكان ديالك.. اجلس فالمكان ديالك.

إذن.. أنا اخاطب.. السي السباعي السيد رئيس الفريق الحركي، أعتقد..

السي.. السي.. إذن السي السباعي تفضل، السي السباعي تفضل، السي السباعي تفضل.

السي السباعي تفضل..

السادة المستشارين.. السي السباعي.. السي السباعي، تفضل السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس.. الله يجازيك بخير، السيد الرئيس، تنطلبو منكم رفع الجلسة واحد 10 دقائق، الله يجازيك بخير.

السيد الرئيس:

أش كتقول السيد الرئيس؟

المستشار السيد مبارك السباعي:

رفع الجلسة.

السيد الرئيس:

أرفع الجلسة لمدة 5 دقائق.. أرفع الجلسة لمدة 5 دقائق.

(استئناف الجلسة بعد مرور ست دقائق)

السيد الرئيس:

السيدات والسادة المستشارين،

سنستمر في الجلسة.

أريد فقط أن أؤكد فقط على أن الاتفاق الذي حصل بين - لا اسمح لي محمة جدا - الاتفاق الذي حصل بين رؤساء الفرق والمجموعات على أن طلبات تناول الكلمة لا نقول الموضوع فيها، لأن إذا قلنا الموضوع ستكون الحكومة مضطرة أن تجيب وفقا للدستور، ولذلك أنا ما غاديش ندير مخالفة دستورية ونتكلم.

قلنا بأن الإحاطة ديال الفريق الحركي لم تقبلها الحكومة فالتجاوب معها فقط، لا نثير المواضيع هنا، واللي باغي يدير حاجة أخرى راه اللجان كاينة والاشتغال داخل اللجان، ويشتغلو الناس تعبر عن آرائها بكل حرية وديمقراطية، كما عهدناه في هذا المجلس، والسيد المستشار المحترم هذا هو الضوابط اللي خصنا نعملو بها داخل المجلس.

شكرا.

إذن نشرع الآن في مناقشة محور هذه الجلسة وموضوعه: "**الحوار الاجتماعي آلية للنهوض بأوضاع الشغيلة ورافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني**".

وقد توصلتم، السيد رئيس الحكومة المحترم، كتابة في وقت سابق بكل الأسئلة الإثنى عشرة وأطلبكم للإجابة عليها.

تفضلوا، السيد رئيس الحكومة المحترم، مع اعتذاري لتضييع بعض الوقت.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم بالحضور أمامكم للجواب على أسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين في هاذ الموعد الدستوري الهام، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، والتفاعل معكم حول الأوراش الوطنية الكبرى اللي كتعيشها بلادنا.

أريد أن أشكركم على اختياركم "**الحوار الاجتماعي آلية للنهوض بأوضاع الشغيلة ورافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني**"، موضوعا لهذه الجلسة، الذي يتزامن مع مرور سنتين ونصف على تنصيب هذه الحكومة.

وهي فرصة كذلك نستحضر من خلالها المسار الإيجابي للتجربة الحكومية في مجال الحوار الاجتماعي والنهج القويم الذي سلكناه، تجسيدا لالتزاماتنا السياسية الهادفة إلى إرساء دولة الحق والقانون واحترام الحقوق والحريات الأساسية التي انخرطت فيها المملكة للجواب على الانشغالات والتحديات الكبرى اللي كتعرفها بلادنا على غرار باقي دول العالم.

حضرات السيدات والسادة،

إن إيماننا العميق بأهمية الحوار الاجتماعي داخل منظومتنا المؤسساتية، يستمد مرجعيته من التوجيهات الملكية السديدة، حيث أكد جلالته، بمناسبة الذكرى 19 للتربع على عرش أسلافه المنعمين، على الضرورة ديال الإسراع بإنجاح الحوار الاجتماعي، داعيا جلالته مختلف الفرقاء الاجتماعيين إلى استحضار المصلحة العليا والتحلي بروح المسؤولية والتوافق قصد بلورة ميثاق اجتماعي متوازن مستدام، بما يضمن تنافسية المقاولة ويدعم القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة بالقطاعين العام والخاص.

وأمام هاذ الحرص المولوي على موضوع الحوار الاجتماعي، وضمان استدامة جولاته، فقد أولت الحكومة عناية خاصة لهذا الموضوع المحوري ضمن الأجندة ديالها، بقناعة راسخة، أسسنا لنموذج مغربي خالص للحوار الاجتماعي بأرضية واضحة واختيارات شمولية، مع توفير كل الشروط الضرورية لضمان انتظام دوراته وإرساء آليات تنفيذ مخرجاته، وفي ذلك توجه حكومي واضح، نريد من خلاله المساهمة في مواصلة استكمال بناء الصرح الديمقراطي ببلادنا وتكريس أسس الدولة الاجتماعية اللي كتستمد مرجعيتها من التوجيهات السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

كما أستغل الفرصة ديال المرور أمامكم للتأكيد على الوطنية الصادقة التي تجمعنا بالفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، والتي أسهمت في بلوغ الحوار إلى مراحل نضج، الشيء الذي حقق نتائج ملموسة خلال كل جولات الحوار الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة،

إن السياق العام اللي عاشتو بلادنا بعد مرحلة الأزمة الصحية العالمية كان له وقع خاص في إعادة ترتيب أولوياتنا الاستراتيجية، وإيلاء أهمية قصوى للقطاعات الاجتماعية والاقتصادية، والذهاب بعيدا نحو ابتكار حلول جديدة

لإشكالات التعليم والصحة والتشغيل وضرورة بلورة تصور جديد للتحديات اللي كتمس القضايا ديال السيادة، وجعل العنصر البشري في صلب برنامجنا الحكومي، وبالتالي تحقيق التصور العام للدولة الاجتماعية في شموليتها، كما يطمح إليها المغاربة.

فالحكومة منذ تنصيبها، وفي ظل الحالة التي طالت الحوار الاجتماعي في السنوات السابقة، كانت مطالبة بإعادة تحريك هاذ الآلية المؤسساتية، وخلق جو تسوده الثقة المتبادلة بين الأطراف الثلاثة للحوار والرغبة الحثيثة لإنجاح جولات الحوار الاجتماعي، بما يخدم تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى تقوية تنافسية النسيج الاقتصادي الوطني.

فالحكومة منذ تعيينها، وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة، كانت على موعد تاريخي للوفاء بالتزاماتها المعبر عنها في البرنامج الحكومي، حيث باشرت جولات الحوار الاجتماعي منذ تنصيبها وبناء مرحلة جديدة من التوافقات الوطنية مع مختلف الشركاء، وتحقيق مستويات متقدمة من الانسجام والتكامل على المستويين الوطني والترابي، وكذا على المستوى القطاعي.

هذه الإرادة المشتركة والانخراط الاجتماعي لكل الأطراف تجلت في التوقيع على الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي، وتوفير كل الضمانات المؤسساتية، لاستدامة وفق أجندة محددة ومضبوطة، وتوجت بالتوقيع التاريخي على محضر 29 أبريل 2024.

وهي اتفاقات اجتماعية غير مسبوقة في تاريخ الحكومات المغربية، لما تضمنته من التزامات واضحة، هدفها الرئيسي تحسين الدخل في القطاعين العام والخاص، وتعزيز الحماية الاجتماعية لفائدة الطبقة العاملة وحمايتها من كل التقلبات الظرفية والطارئة.

فخلال المحطة الأخيرة، كنا مصرين على مناقشة كل القضايا وطرحها على طاولة الحوار المؤسساتي المسؤول، ومواصلة التفكير الجماعي الذي سيمكن من تحسين الأوضاع المادية والاعتبارية للشغيلة المغربية.

وقد أفضت هذه الجولة إلى الاتفاق على مجموعة من النقط، همت بالأساس:

- أولا، الزيادة العامة للأجور في القطاع العام بقيمة 1000 درهم صافية على مرحلتين بالنسبة للفئات التي لم تستفد بعد من أي زيادة؛
- ثانيا، تخفيض الضريبة على الدخل بالنسبة لجميع الموظفين والأجراء، والتي ستصل إلى 400 درهم بالنسبة للفئات متوسطة الدخل، اللي غادي يجي هاذ الشي في قانون المالية، إن شاء الله؛
- ثالثا، الرفع من (SMIG[1]) بنسبة 10% جديدة خلال هذه الجولة؛
- رابعا، الرفع من "سميك" الفلاحي بنسبة 10% جديدة خلال هذه الجولة كذلك.

إن هذه المكتسبات المحققة تبرز بالملموس إدراكنا الجماعي لمركزية الحوار الاجتماعي، باعتباره خيارا استراتيجيا للدولة وحجم المجهودات المبذولة في سبيل تدعيم أسس الدولة الاجتماعية وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات على مختلف مستوياتهم وفئاتهم.

كما أريد في هاذ المقام، حضرات السيدات والسادة، التذكير بالحصيلة الإيجابية للحكومة، إلى جانب شركائنا الاجتماعيين والاقتصاديين الواردة في اتفاق 30 أبريل 2022، واللي همت القطاعين العام والخاص.

فعلى مستوى القطاع العام، تم:

- ✓الرفع من الحد الأدنى للأجور، هاذ الشي في 2022، إلى 3500 درهم صافي، هذا هو ولى (SMIG) في الإدارة، بالإضافة إلى حذف السلم السابع بالنسبة للموظفين المنتمين لهيئة المساعدين والإداريين والمساعدين التقنيين؛
- ✓الرفع من حصيص الترقي في الدرجة من 33 إلى 36%؛
- ✓الرفع من قيمة التعويضات العائلية للأبناء الرابع والخامس والسادس اللي دازو من 36 درهم إلى 100 درهم؛
- ✓منح إجازة أبوية لمدة 15 يوما؛

أما على مستوى اتفاق القطاع الخاص، تمكنت الحكومة من تنفيذ عدد من الالتزامات مع ممثلي القطاع الخاص:

- الزيادة في الحد الأدنى للأجرة في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة بنسبة 10% هاذيك الأولى تكلمت على ديال 24 دابا تنتكلم على أش وقع في 22، و5% ابتداء يعني كانت على جوج ديال دفعات: 5% في سبتمبر 2022 و5% ابتداء من فاتح سبتمبر 2023؛
- التوحيد التدريجي للحد الأدنى القانوني للأجور بين قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة والقطاع الفلاحي من خلال زيادة 10% للحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي في سبتمبر 2022، وزدنا 5% في سبتمبر 2023؛
- كذلك، تخفيض شرط الاستفادة من معاش الشيخوخة ديال من 3240 يوم اشتراك إلى 1620، وهذا واحد (la mesure) اللي هي مهمة، لأنه كان اللي ما وصلش لـ 3000 كانت تمشي له (la retraite) ديالو ما تيخذشاي، إذن، هذيك 3000 يوم هبطناها لـ 1320وهاذوك اللي تحت من 1320 يمكن لهم أنه إلى ما عندهومش الحق يعاودو ياخذو الاشتراكات ديالهم ويديرو الاسترجاع ديال هاذ الحصة ديال الاشتراكات الأجرية واشتراكات المشغل.

[1] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti.

حضرات السيدات والسادة،

شكل البرنامج الحكومي الوثيقة المرجعية لاختياراتنا السياسية التي تبرز التوجه الاجتماعي لهذه الحكومة، والمتمثلة أساسا في قطاعات استراتيجية ديال التعليم والصحة والتشغيل.

ولبلوغ مستويات متقدمة في تفعيل وأجرأة البرنامج الحكومي كنا ندرك تمام الإدراك أن أي إصلاح للأوراش الاجتماعية المتعاقد بشأنها يمر لزاما عبر تحسين الوضعية المهنية للموارد البشرية وضمان شروط حمايتهم الاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك، التزمت الحكومة منذ سنتها الأولى بإطلاق جولات الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية من أجل التوافق والتواصل على حلول معقولة لتحسين الوضعية الاجتماعية الاقتصادية للعاملين بالقطاعات ذات الأولوية وعلى رأسها قطاع التعليم والصحة والتعليم العالي.

حضرات السيدات والسادة،

نحن على مشارف بداية النصف الثاني من عملنا في الحكومة، يمكنني التأكيد أمامكم بكل افتخار أن هاذ الحكومة هي حكومة اجتماعية بامتياز، شكل فيها الحوار الاجتماعي مدخلا رئيسيا لبلوغ أهداف الدولة الاجتماعية في شموليتها.

فالمملكة المغربية أصبحت أكثر من أي وقت مضى تتميز بوجود نقابات ومنظمات مهنية مسؤولة وحكومة قوية بإرادة سياسية طموحة، الشيء الذي أكسبنا مناعة حقيقية لتجاوز كل الإكراهات والصعوبات التي كان يعرفها الحوار الاجتماعي الوطني والقطاعي خلال الفترات السابقة.

فإرساء جيل جديد من الحوارات الاجتماعية في القطاعات الاستراتيجية مكن من تحقيق مكاسب تاريخية لفائدة الشغيلة المغربية والتوصل إلى حلول جذرية للملفات التي ظلت عالقة، وقد أفضت هذه الجولات الحوارية في قطاع التربية الوطنية إلى اتفاق ثوري بين المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية والحكومة وفي ظرفية اقتصادية ومالية صعبة، وهو تتويج لمسار إيجابي، مؤطر بنقاش مسؤول وانخراط وطني فعال لكل الفرقاء.

فالحكومة كانت تحذوها رغبة جامحة في جعل الحوار الاجتماعي محطة أساسية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الأسلاك التعليمية، وفق مقاربة شمولية مبنية على الإنصات والمسؤولية والثقة المتبادلة بين جميع الأطراف والتزامها الراسخ في إنجاح ورش إصلاح المدرسة المغربية، انطلاقا من المرتكزات التي رسمتها الحكومة لمستقبل المدرسة العمومية.

ولذلك، كنا حريصين على التجاوب الإرادي مع الملفات المطلبية لكل الهيئات داخل الحقل التربوي وضرورة التوصل إلى حلول واقعية كتعكس وفاءنا بتعهداتنا السياسية، لاسيما إعادة النظر في وضعيتها المادية والاعتبارية، باعتبارهم شركاء أساسيين في إصلاح المنظومة التعليمية في بلادنا.

هاذ المسار التوافقي مع شركائنا الاجتماعيين في القطاع توج بالتوقيع على محضر 26 ديسمبر 2023، الذي عزز من المكاسب التاريخية لرجال ونساء التعليم على اختلاف مستوياتهم، والذي بالمناسبة ستصل تكلفته الإجمالية إلى أزيد من 17.5 مليار ديال الدرهم في أفق 2028.

وقد مكن هذا الاتفاق التاريخي من استفادة ما مجموعه 340 ألف من الأطر الإدارية والتربوية العاملة بقطاع التربية الوطنية.

وبنفس الطموح والإرادة التي أخذناها على عاتقنا لمعالجة كل الملفات الاجتماعية، جعلت كذلك الحكومة من الحوار الاجتماعي في القطاع الصحي مدخلا مركزيا ضمن التوجه الاجتماعي للإصلاح الجذري للمنظومة الصحية الوطنية وتوفير كل الشروط اللازمة لهاذ الورش الوطني وإقرار حكامة جديدة، يتم من خلالها رد الاعتبار للموارد البشرية العاملة في القطاع الصحي.

فالوعي الراسخ بأهمية الحوار الاجتماعي ودوره في تحقيق السلم الاجتماعي جعلنا ملزمين منذ بداية الولاية الحكومية بإطلاق مسلسل الجولات الحوارية مع ممثلي الشغيلة الصحية ومواصلة النقاش حول الملفات المطلبية التي تروم تحسين الوضعية المادية لمهنيي الصحة، بما يخدم تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في هاذ القطاع الاستراتيجي.

فعلى امتداد السنتين الماضيتين، حققت الشغيلة الصحية مكتسبات اللي هي جد مهمة، تم التنصيص عليها بموجب القوانين والأنظمة الجديدة المهيكلة للمنظومة الصحية، وذلك بتوافق تام مع المركزيات النقابية بالقطاع.

فالحكومة خاضت جولات حوارية مع النقابات في القطاع الصحي بكل مسؤولية وتجرد، أفضت خلال سنة 2022 إلى تسوية عدد من المطالب الأساسية كتهم هيئة الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان والبياطرة، وتخويلهم الرقم الاستدلالي 509 بكامل تعويضاته.

كما عملنا على التسريع من وتيرة الترقي للممرضين وتقني الصحة وصرف مستحقاتهم المالية، في نفس الوقت قمنا بالرفع من قيمة التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الأطر الإدارية والتقنية لتصل إلى 1400 درهم.

وبالنظر للرؤية الحكومية الجديدة، التي يحملها المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة البحث العلمي والابتكار، (le PACTE ESRI[2]) وحرصنا الجديد للنهوض بهاذ القطاع، كان لا بد من توفير كل الضمانات الضرورية لإنجاحه، وعلى رأسها تأهيل العنصر البشري لمنظومة التعليم ومنظومة التعليم العالي والابتكار.

وفي هذا الإطار، تأتي مخرجات الاتفاق الموقع بين الحكومة والنقابة الوطنية

[2] **P**lan d'**A**ccélération de la **T**ransformation de l'**É**cosystème d'**E**nseignement **S**upérieur, de la **R**echerche **S**cientifique et de l'**I**nnovation**.**

للتعليم العالي كتتويج لمسار طويل من الحوارات المتتالية، التي تهم عددا من الملفات المطلبية، حيث مكنت المقاربة التشاركية التي اعتمدتها الحكومة من إقرار نظام أساسي تاريخي ومحفز لفائدة الأساتذة الباحثين، والذي تضمن مقتضيات غير مسبوقة همت بالأساس:

- تحسين الوضعية المادية لهذه الفئة؛
- الرفع من التعويضات المخولة لها اللي وصلت حتى لـ 3000 درهم شهريا على 3 ديال الدفعات؛
- والاتفاق كذلك على إحداث درجة جديدة في إطار أستاذ التعليم العالي؛
- والرفع من حصيص الترقي ليصل إلى 40% من الأساتذة المستوفين للشروط المطلوبة؛
- بالإضافة إلى منح أجرة تكميلية للأساتذة الباحثين في الطب والصيدلة وطب الأسنان.

على هذا الأساس، سيبلغ عدد المستفيدين من تحسين الدخل منذ انطلاق جولات الحوار الاجتماعي، أي منذ تنصيب هاذ الحكومة إلى ما مجموعه 4.250.000 مواطن، يعني 1.250.000 موظف في القطاع العام و3.000.000 في القطاع الخاص.

حضرات السيدات والسادة،

إنكم تدركون تمام الإدراك أن الظرفية اللي تحملنا فيها مسؤولية التدبير الحكومي كانت ظرفية صعبة ومعقدة، تقف وراءها عدد من التحديات والإكراهات الدولية والوطنية، والتي تعرفون آثارها ومخلفاتها، سبق أن تداولنا معكم في هذا المجلس الموقر.

لذلك، نعتبر أنفسنا ربحنا جميعا رهان الحوار الاجتماعي في شموليته وأهدافه الاجتماعية النبيلة والتي أدت في نهاية المطاف إلى تحسين الوضعية السوسيو-اقتصادية لفئات عريضة من المواطنات والمواطنين، الذين نعتز بدورهم الريادي في بناء مسلسل الدولة الاجتماعية، حيث كنا في الموعد وتحلينا بالمسؤولية السياسية الكافية وتحملنا التكلفة المالية لتنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي، والذي بالمناسبة كلف ميزانية الدولة ما يعادل 45 مليار ديال الدرهم في أفق 2026، وهو مبلغ يفوق ما تم تخصيصه للحوار الاجتماعي على امتداد 3 ولايات حكومية سابقة.

وبذلك، تكون هاذ الحكومة هي أول حكومة في التاريخ السياسي للمملكة المغربية اللي توصلت مع المركزيات النقابية وأرباب المقاولات إلى اتفاقين تاريخيين خلال نصف ولايتها الحكومية فقط، وهي إشارة قوية تبرز التوجه الديمقراطي الاجتماعي اللي اتخذناه منهجا ومقاربة تشاركية في تعاطينا مع الملفات الاجتماعية والاقتصادية للمغاربة عموما وللفئات الهشة والمتوسطة على وجه الخصوص.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

إذا كانت الإرادة السياسية المشتركة والمتقاسمة مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين ساهمت في تطوير نموذجنا المغربي للحوار الاجتماعي، راكمنا من خلاله نتائج جد متقدمة لصالح كل من الفئات والطبقات الاجتماعية المغربية، فإننا اليوم مطالبين بخلق فضاءات جديدة بمقاربات مبتكرة للحوار وتقريب التصورات والقناعة للتعاطي مع بعض الملفات الاجتماعية المستعجلة.

فمن موقع المسؤولية ومن باب قول الحقيقة، نؤكد أمامكم أنه حان الوقت لفتح نقاش جدي ومسؤول حول إصلاح أنظمة التقاعد ببلادنا، والتوافق مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، للوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف وتراعي مصالح الطبقة العاملة وكتضمن ديمومة ديال الصناديق ديالو.

فهاذ الإصلاح الذي سنباشره هو الذي ناقشنا بعض المبادئ ديالو الأساسية مع النقابات والمهنيين، يشكل جزءا لا يتجزأ من مسار استكمال وتدعيم أسس الدول الاجتماعية.

وفي نفس الوقت، كنعتبرو أنه لم يعد مقبولا أن تبقى بلادنا، وهي التي راكمت مسارا ديمقراطيا نموذجيا، دون قانون تنظيمي يؤطر ممارسة حق الإضراب، فبعد أزيد من 60 سنة على الإقرار الدستوري للحق في الإضراب ولتجاوز حالات التعثر الذي عاشه النقاش حول تنظيم ممارسة الإضراب ببلادنا، قررنا بكل شجاعة ومسؤولية إعادة إدراج القانون التنظيمي للإضراب ضمن أولويات الجولة الجديدة للحوار الاجتماعي وعرض مضامينه على أنظار البرلمان، وإن شاء الله، نتمنى أنه في هاذ الأسبوع السي السكوري اللي كانت عندو لقاءات مع (la CGEM[3]) ومع (les syndicats) أنه في هاذ الأسبوع نعاودو ندخلو النقاش داخل البرلمان ونبداو نشوفو التصور ديالنا ونشوفو فين غادي نمشيو ونشوفو أشنو هوما المسائل اللي يمكن لنا نتوافقو عليها باش يكون واحد القانون اللي يرضي الجميع، والحكومة غادي تكون دائما في الوسط باش تأخذ العصا من الوسط، باش يكون واحد اسميتو..

هذا لا يعني أنه غادي ننتهيو في هاذ (la session) ولكن غادي نبداو في هاذ (la session) دابا إن شاء الله، ونبداو النقاش فيه، ونبداو نتكلمو، ونمتناو على الله أنه يكون البرنامج ديال 2024 إن شاء الله.

وذلك راجع لإيماننا القوي في كون ممارسة الإضراب وسيلة حضارية للدفاع عن الحريات النقابية وتحقيق مطالب الشغيلة وحماية حقوق جميع الأطراف، وجب تأطيره وتنظيمه بالقانون وتبني فلسفة جديدة كتضمن هوامش مهمة لحرية الرأي والتعبير، وفي نفس الوقت تحافظ على استمرارية النشاط الاقتصادي داخل المؤسسات والمقاولات المغربية.

[3] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc.

حضرات السيدات والسادة،

إن التصور الحكومي لمفهوم الحوار الاجتماعي ما كيقتصرش فقط على الجوانب المالية والتقنية الضيقة وكيفية توزيعها القطاعي، لكننا نحمل رؤية متكاملة، استقرت عليها أدبيات الحوار الاجتماعي على الصعيد الدولي واللي كنستحضر أدوارا جديدة للحوار في مسار بناء الأفق الكبير للدولة الاجتماعية وتنمية الرأسمال البشري، وبالتالي ضمان الأمن والاستقرار الاجتماعي لمختلف الفئات ببلادنا.

لذلك، كنا دائما نعتبر أن الحوار الاجتماعي سيكون صمام أمان لدعم الدولة الاجتماعية وتنمية الرأس المال البشري والحفاظ على كرامته وصون حقوقه، الشيء الذي جعلنا نسير في اتجاه تقوية هاذ المنظومة ديال الحوار الاجتماعي وفتح آفاقه نحو مواضيع جديدة تشمل العمل اللائق والشامل وتأهيل العنصر البشري، بالإضافة إلى تكريس مبادئ المساواة ومقاربة النوع في العمل.

لا شك أن السنتين الماضيتين من الحوار الاجتماعي، اللي قمنا بها بمعية شركائنا، ساهم بشكل كبير في تحسن مؤشرات التنمية البشرية، وهو ما يؤكد المجهود الحكومي المتواصل والنجاح الجماعي في عدد من الأوراش الاجتماعية الكبرى، اللي انخرطنا فيها تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، نصره الله.

وفي نفس السياق، نملك في الحكومة اليوم قناعة مشتركة مع أرباب العمل لجعل الحوار الاجتماعي محطة متميزة لتقوية المقاولة المغربية وتحصينها من كل الصدمات الداخلية والخارجية.

وإذا كانت بلادنا قد قطعت أشواطا مهمة في إرساء نموذج تشريعي متقدم للحوار الاجتماعي داخل المقاولة، على أساس مدونة الشغل لسنة 2003، واللي كرست عددا من الآليات تتعزز وظيفة الحوار الاجتماعي في المقاولة وتتعمل على تشجيع المفاوضة الجماعة وإبرام الاتفاقيات الجماعية وتنظيم التحكيم في نزاع التشغيل، فإن الممارسة العملية لهذه المدونة، على امتداد 20 سنة الماضية، أبانت عن قصور كبير في تنزيل عدد من المقتضيات، اللي تهم المأسسة الفعلية للحوار كقاعدة لتدبير كل القضايا الاجتماعية والاقتصادية داخل المقاولة وبين الأطراف الثلاث ومدى قدرتها على تحقيق نجاعته ودفع أرباب العمل إلى التقيد بالأحكام والمقتضيات القانونية.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا نؤمن إيمانا راسخا أن الحوار الاجتماعي أصبح يتجاوز النقاش الكلاسيكي حول قضايا الشغل، التي كانت تطرح عشية فاتح ماي من كل سنة.

لا شك أن الحكومة استطاعت أن تجعل من الحوار الاجتماعي معبرا حقيقيا للجواب على إشكالية الحد من اللامساواة والعدالة الاجتماعية، وإطارا مرجعيا للنقاش حول قضايا تطوير نموذجنا الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية مع النقابات أرباب العمل، وبالتالي جعلنا من الحوار الاجتماعي أرضية أساسية، حتى تكون قضايا التشغيل على رأس اهتمامات الحكومة خلال المرحلة المقبلة، باعتبارها أولوية وطنية ملحة ومستعجلة.

فالحكومة اليوم تحذوها إرادة حقيقية للتشغيل، من وثيرة برنامج التشغيل وتطوير معدلات البطالة وتوفير فرص الشغل اللائق لأبناء المغاربة، بشكل يضمن المساواة وتكافؤ الفرص في الحصول على شغل قار ومستدام، وهو ما يستلزم تضافر الجهود لإعداد جيل جديد من السياسات العمومية الموجهة للتشغيل وضمان تجانسها وتفعيل برامج التكوين وملاءمتها مع سوق الشغل وتسهيل عملية الولوج إليه من قبل الشباب وكل الفئات الاجتماعية.

فالحكومة، من خلال آلية الحوار الاجتماعي، تريد خلق جسور التواصل مع المركزيات النقابية وأرباب العمل، للتفاعل الإيجابي في القضايا ذات الأولوية في بلادنا، على رأسها قضية التشغيل بهدف خلق الاستثمار المنتج للعمل اللائق وضمان استدامته.

فالرؤية التي نملكها اليوم، مبنية على ثنائية الاستثمار المنتج وعلاقته بالدينامية الوطنية للحوار الاجتماعي، بما يشكل قاطرة حقيقية للإقلاع الاقتصادي، وبالتالي التسريع من وتيرة خلق فرص الشغل لفائدة المواطنين والمواطنات، ولعل المؤشرات الاقتصادية النهائية لسنة 2023 تبرر بالملموس حجم المجهود الحكومي لتجاوز كل التراكمات التي أثرت على وضعية التشغيل ببلادنا، حيث تمكن الاقتصاد الوطني ولله الحمد من تحقيق نتائج جد إيجابية فاقت كل التوقعات، بالرغم من توالي السياقات الوطنية والدولية الصعبة، ونحن على يقين تام أن الجميع سيساهم، كل من موقعه، في تعبئة الموارد والإمكانات اللي غادي تسمح بتطوير المنظومة الاقتصادية ديالنا المنتجة لفرص الشغل واللي غادي تضمن الكرامة والعيش لجميع المغاربة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة الوزراء،

السيد الرئيس،

أود في الختام، التأكيد مرة أخرى على أن هاذ الحكومة جعلت من الحوار الاجتماعي مكسبا حقيقيا ولحظة متميزة من لحظات التوافق الوطني لإعادة بناء الثقة بين مختلف المؤسسات، حول مجموعة من القضايا والرهانات الآنية والمستعجلة.

كما جعلنا منه فضاء مؤسساتيا للتجاوب مع الإشكالات اللي كتطرحها المركزيات النقابية للمساهمة في تكريس الاستقرار الاجتماعي اللي تتنعم به المملكة، وفرصة مهمة كذلك للتفاعل مع الهيئة المهنية والتدخل الإيجابي لحماية المقاولة المغربية والجواب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية اللي تتفرضها الظرفية الوطنية والدولية في زمان اللايقين الاقتصادي.

ومما يؤهلها للقول وبكل شجاعة سياسية أن الحكومة بمعية شركائها الاقتصاديين والاجتماعيين، أسست لنموذج مغربي للحوار الاجتماعي، سيكون حلقة مهمة في مسار استكمال المشروع الحداثي الديمقراطي لبلادنا وآلية مركزية لخدمة أسس الدولة الاجتماعية، كما يريدها صاحب الجلالة

الملك محمد السادس لرعاياه الأوفياء.
والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
أعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.
تفضل السيد الرئيس مشارك.

المستشار السيد مصطفى مشارك:

السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بِاسمِ فريق التجمع الوطني للأحرار بأن أتفاعل مع جوابكم على سؤالنا حول حصيلة الحوار الاجتماعي.

وأود في البداية، أن أشكركم السيد رئيس الحكومة على الاهْتِمَام الذي خَصَصْتُمُوه لهذا الموضوع، اهْتِمَام تبين لنا من خلال:

- المنهجية المُوَفَقَة في تقديم الجواب؛
- دِقَةَ المعلومات وانْسِجامِها؛
- التَّحَلِّي بالموضوعية والصدق في التَطَرُق لمُخْتَلَف الجوانب المرتبطة بموضوع الحوار الاجتماعي.

فالحرص على هذا الاهتمام يعكس، بكل صراحة، مَا عَهِدْنَا في الحكومة من احترام مُسْتمِر للمؤسسة التشريعية.

ولَئن كان جَوَابُكم اليوم مُفَصَّلا ومُعَبِرًا عن إرادة الحكومة في الارْتِقَاء بِمَأْسَسَة الحوار الاجتماعي، فإنه وبالنظر لشموليته، نَعْتبِره في فريق التجمع الوطني للأحرار اِسْتِكْمَالا للحصيلة المرحلية للحكومة.

هذه الحصيلة التي خَلَقَت الحدث بامتياز، ليس فقط بالنظر الى كونها اسْتَأْثَرَت باهتمام النقاش العمومي على نطاق واسع، بَل لأنها أَدت الى إحداث وَقعٍ ملموس على مُختلَف مكونات المجتمع بِحُكم شمولية الإصلاحات واستهداف البرامج لفئات واسعة من المجتمع، مما يُثْبِتُ بُعْدَ نَظَرِ الحكومة ومُقَارَبَتِها المتميزة في التفاعل السريع مع التَوْجِيهَات والإشارات الملكية السامية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

اِسْتَمَعنا بإمعان إلى جوابكم المُدَقَق، والذي يُعْفِينَا من التَطرق الى نتائج ومُخْرَجات الحوار الاجتماعي، إذ لا يَسَعُنَا إلا التأكيد على أن حصيلة هذا الحوار حصيلة تاريخية وغير مسبوقة، سواء فيما يتعلق بِمَضمون النتائج، أو في نوع المُقَارَبة المُتَبَعَة والمتأَسسة على الانصات والاستماع والنقاش، أو فيما يتعلق كذلك بِوَقْعِ وأَثَرِ هذه النتائج على مُختلَف الفئات النشيطة في المجتمع، ما جَعَلَهَا تَخْلُقُ ارتياحا لدى هذه الفئات.

ومن المؤكد أن هذه النتائج المُثْمِرة تؤكد بأن هذه الحكومة هي:

- حكومة التحديات؛
- هي حكومة الكلمة والوفاء بالالتزامات؛
- هي حكومة القول والفعل؛
- كما هي حكومة المبادرات وابتكار الحلول.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

منذ تنصيب هذه الحكومة، التي جَعَلَتْ الحوار الاجتماعي خيارا استراتيجيا، هَدَفُهُ بِنَاء تَعَاقُد اجتماعي مَتِين ودَائم ومُتفق عليه، قائم على تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال مَأْسَسَته وجَعْلِه فَضَاء للإصلاح المَبْنِي على التوافقات الاجتماعية مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، بِاعْتِبَارِه صَمَّامَ أَمَانْ السِّلمِ الاجتماعي ومُحَفز على تعزيز مَنسُوب الثقة وتَعمِيق الإصلاح لتنشيط الاستثمار.

طبعا، السيد الرئيس، تَحَملَت الحكومة مسؤولية تدبير الشأن العام في ظرفية وطنية ودولية جد صعبة:

- توالي سنوات الجفاف؛
- مستوى عالي من التضخم المستورد؛
- مُخلفات جائحة كورونا؛
- أزمات دولية أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الوطني.

إضافة لهذا، وجدت الحكومة رصيدا سلبيا في موضوع الحوار الاجتماعي تطبعه:

- أزمة حوار مع فئات اجتماعية امتدت لسنوات طويلة، خلفت جمودا في الوضعية المادية؛
- حوار اجتماعي ظرفي وغير منظم غالبا ما كان يجرى تحت الضغط؛
- جمود أجور الموظفين لسنوات طوال، رغم ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وهو جُمود امتد لأكثر من 17 سنة؛
- جمود الحد الأدنى للأجر بالنسبة للعمال في القطاع الخاص الفلاحي وغير الفلاحي.

لَكنَّ، السيد رئيس الحكومة، الحكومة لم تَتَسَتَّر وراء الأزمة، ولَم تَجعَلهَا ذَرِيعَة للتملص من مسؤوليتها، بل على العكس من ذلك واجهتم التحديات بعَزِيمَة وحَزْم، وبإرادة وجرأة، وباشَرْتُم مُعالجة الملفات والقضايا الاجتماعية، التي كانت عالقة منذ سنوات، واستمعتم للجميع - قلت السيد رئيس الحكومة استمعتم للجميع - وتفاعلتم مع المطالب الاجتماعية بكل اهتمام وجدية.

وفي النهاية:

- مَأْسَسَة الحكومة الحوار الاجتماعي؛

- حَقَّقَتْ الحكومة إصلاحات اجتماعية رَصِينَة تَخْدُم ورش الدولة الاجتماعية واسْتَجَابَتْ للمطالب المشروعة التي ظَلَّت تُؤَجَلْ لسنوات؛
- وقدمت أقصى ما يمكن تقديمه، للدلالة على ذلك تحملات جديدة برسم الزيادة في الأجور بمفرد تصل إلى 45 مليار درهم.

اليوم، السيد الرئيس المحترم ما حققته هذه الحكومة في هذا الظَّرف الوَجيز أثار ذهول البعض، لا سيما أولئك الذين طالما شَكَّكُوا في قدرات الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، للأسف لاحظنا كيف كانت هذه الحصيلة المتميزة صدمة لهؤلاء.

لكن، تأكدوا السيد الرئيس أنكم بهذه المُنجزات رفعتم السَقف عاليا - قلت رفعتم السقف عاليا - لا سيما في ظرفية غير مساعدة، ولذلك طبيعي أن يُصَاب خصوم النجاح بالهذيان والارتباك.

اليوم، نحن أمام حصيلة حكومية مُشرفة ونتائج مذهلة للحوار الاجتماعي لم تتحقق للطبقة العاملة منذ سنوات، وكانت بِمَثَابَة حُلم صعب المَنال، لكن بفضل الإصلاحات الجِبَائية للحكومة، التي بَثَّتْ رُوحْ الابتكار في موارد الدولة، تمكّنتم من تحويل هذا الحلم الى حقيقة، فهنيئا للطبقة العاملة بهذه المكتسبات، وهنيئا لها بِمَأْسَسَة الحوار الاجتماعي، من خلال انتظام دَوْرِيَة هذا الحوار ومن خلال تَخْصِيصِ كل دورة لقضايا وملفات مطلبية محددة.

وارتباطا بالزيادات الاستثنائية المُقَرَرَة في الأجور والتي تَلَقَتْهَا كل فئات المجتمع بارتياح كبير، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، لن نَنْسَاقَ لمحاولات البعض إفْسَاد فرحة الشغيلة المغربية وإطلاق تَوْصِيفَاتْ قَدْحِيَة لِمُخْرجات الحوار الاجتماعي، ولن نستغرب من هذه الممارسات التي تَنْزَحُ دائما نحو تَبْخِيسِ عمل المؤسسات التي آلِفْنَاهَا وَتَعَوَدْنَا أن نَسْمَعَهَا، من طرف بِعَيْنِهِ دون غيره ما يُؤَكِد أنه يعيش حالة شُرُود شديد عن المشهد الاجتماعي والسياسي.

في هذا الإطار، نود تَثْمِين جهود الحكومة لإصلاح منظومة التعليم الرَامِي الى تأهيل المدرسة العمومية لمواجهة تحديات اقتصاد المَعرفة، فهذا الإصلاح أدى إلى القطع بشكل كامل ولا رجعة فيه مع ما كان يُصْطَلَحُ عَلَيْهِ بأساتذة التعاقد، من خلال ادْمَاجِهِم، ومَنْحِهِم صِفَةَ الموظف الرسمي العمومي في حدث وطني غير مسبوق.

قَدَرُ هذه الحكومة السيد الرئيس، أن تَتَحَمَلَ تكاليف اصلاح ما أَفْسَدَهُ من سَبَقَهَا وأن تتحمل أيضا وِزْرَ مواصلة تفعيل ورش الدولة الاجتماعية.

نعم، نعم، ستظل محطة 15 فبراير لحظة تاريخية – قلت ستظل محطة 15 فبراير لحظة تاريخية - خالدة في ذاكرة نساء ورجال التعليم بفضل إحداث نظام مُوَحَد ومُحَفز يحفظ كرامة نساء ورجال التعليم، ويُساهم في تحسين ظروف اشتغالهم.

كذلك الشأن بالنسبة لإصلاح وضعية العاملين في قطاع الصحة، وهو إصلاح يدخل في إطار تأهيل هذا القطاع الاستراتيجي والحيوي بهدف تجويد مختلف الخدمات الصحية لفائدة المواطنين والمواطنات، إيمانا منكم بدور الأطر والكفاءات الطبية في تَنزِيلِ مختلف السياسات العمومية والتوجهات الملكية لهذا القطاع، وعلى رأسها تعميم الحماية الاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة،

إن هذه النتائج لم تكن لتتحقق لولا الانخراط المسؤول والجِدي للمركزيات النقابية التي لا تَفُوتني الفرصة للتنويه بمجهوداتها وتعاونها المثمر لإنجاح الحوار الاجتماعي بكل مسؤولية.

والشكر موصول أيضا للاتحاد العام لمقاولات المغرب، ومن خلاله المقاولات الوطنية المُسَاهِمَة بِمُقَارَبَتِهَا الجديدة في الحفاظ على السِّلْمِ الاجتماعي.

ولا بد كذلك، من التأكيد أن انْسِجام مكونات الحكومة، يُشَكلُ عنصرا أساسيا في نجاح المبادرات الحكومية، فهنيئا لكم السيد الرئيس، على قُدْرَة هذه الحكومة بكل أغلبيتها في الحفاظ على هذا الانسجام وتَوْفِير ضمانات استمرَارِه بكل ثبات وعزم.

لقد أَرْجَعَت الحكومة لمؤسستها الاعتبار من خلال التدخل والتحكيم وتَبْدِيدِ سوء الفهم وبسرعة في عدد من القضايا، منها الملف المطلبي لرجال التعليم العالي، والمحامون، وموظفو وزارة التربية الوطنية وغيرهم.

إنها بالفعل دِينَامية غير مسبوقة تُسَاهِم في تنشيط التدبير العمومي وابتكار الأفكار والحلول لمعالجة القضايا والملفات.

إن الانسجام الحكومي يَجْعَل الحكومة لا تتكلم كثيرا، ولكنها تشتغل كثيرا وَكُلما وَعَدَتْ حَرِصَتْ على الالتزام بالوفاء والإنجاز، ولنا اليقين أنه إذا كانت إنجازات نصف الولاية متميزة، فإن النصف الثاني من هذه الولاية سيكون إن شاء الله وَاعِدًا ومُثْمِراً، سيما أنكم أَعْلَنْتُم على إعطاء الأولوية للتشغيل والاستثمار، وإننا على استعداد لدعم ومساندة كل مُبَادَرَاتِكم في هذين المجالين.

السيد الرئيس المحترم،

إن الحوار الاجتماعي مَسَار مُسْتمر ومُتَوَاصِل بغاية استكمال بناء الدولة الاجتماعية في شموليتها، بما يَكْفَلُ تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المُنْدَمِجَة لكل مكونات المجتمع.

ونحن إذ نثمن عاليا في فريق التجمع الوطني للأحرار مُخْرَجَات الحوار الاجتماعي، فإننا نُؤكد دَعْمَنَا لكم في مباشرة كل الإصلاحات التي بادرت اليها الحكومة، وبناء عليه نطالب بالتسريع الفوري مناقشة القانون التنظيمي للإضراب.

إن هذا القانون التنظيمي يَكْتَسِي طابعا استعجاليا، ولنا اليقين أنه بذكائنا الجماعي قادرون على إيجاد التوافقات المطلوبة بين مختلف الفاعلين وبروح وطنية عالية يَضمن مراعاة المصلحة العامة للبلاد.

وفقكم الله لما فيه خير مصلحة هذا الوطن الغالي، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك، محمد السادس، أدام الله عزه.

والسلام.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل في هذه الجلسة الدستورية الهامة، المخصصة لموضوع اجتماعي ذي أولوية قصوى بالنسبة لبلادنا، ألا وهو موضوع "**الحوار الاجتماعي آلية للنهوض بأوضاع الشغيلة ورافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني**"، في عنوان اختاره مجلسنا الموقر بدقة عالية، إذ لا خير في حوار اجتماعي ينهض بأوضاع الشغيلة ويضر بالاقتصاد الوطني أو العكس، أي لا خير في حوار اجتماعي يخدم الاقتصاد الوطني على حساب عرق جبين الشغيلة، فلابد من إعمال التوازن بين الاعتناء بوضعية الشغيلة وصون كرامتها وفي نفس الوقت النهوض بالاقتصاد وعدم الإضرار به، وهذه هي الفلسفة الجديدة التي اعتمدتها الحكومة للحوار الاجتماعي الذي يبتعد عن الحسابات السياسوية الضيقة.

السيد الرئيس المحترم،

إن المسؤولية والموضوعية تقتضيان أن نهنئ الحكومة على ما حققته من مكاسب اجتماعية هامة لفائدة الشعب المغربي عامة، حتى حملت عن جدارة واستحقاق لقب "الحكومة الاجتماعية"، بدءا بالتنزيل المسؤول والناجح للورش الملكي الاستراتيجي، ورش الحماية الاجتماعية، حتى أصبح الحلم حقيقة، هذه الحقيقة التي تعززت بحقيقة أخرى وهي تخصيص دعم مادي مباشر للأسر المعوزة، ثم حقيقة ملموسة أخرى، تمثلت في تخصيص الحكومة لدعم مالي مباشر للمواطنين في مجال السكن اللائق، استفاد منه حتى بداية يوليوز الجاري 16.300 مواطنة ومواطن من داخل المغرب وخارجه، من الحواضر والقرى، حيث توصلت الأسر بمساعدة مادية مباشرة لاقتناء سكن لائق.

وقد تعزز الحوار الاجتماعي أيضا، بإقرار دعم مادي هائل لفائدة رجال التربية والتعليم، لفائدة الأساتذة الجامعيين، لفائدة رجال ونساء قطاع الصحة، ولفائدة ملايين الأسر من الموظفين والمستخدمين من باقي القطاعات، في نتائج مادية غير مسبوقة، برهنت على حجم الثقة العالية والشراكة الحقيقية التي تتعامل بها الحكومة مع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، بعدما جعلت لأول مرة من الحوار الاجتماعي مؤسسة قائمة الذات، وفضاء مواتيا للحوار والتعاون بمسؤولية وشفافية، ويعكس بحق الإرادة السياسية الإصلاحية والاجتماعية للحكومة الحالية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الحكومة الملتزمة دستوريا وسياسيا هي الحكومة التي تقدر مسؤوليتها أمام جلالة الملك وأمام الشعب المغربي، وهي الحكومة التي لا ينتهي مبتغاها عند لحظة التوقيع على الاتفاق، بل الحكومة المسؤولة هي التي توقع في صمت، وتفي بصمت أكبر بالعهود والمواثيق والوعود، لذلك نقدر عاليا قيام الحكومة بتخصيص جميع الاعتمادات المادية لتطبيق نتائج الحوار الاجتماعي، ومنها تخصيص موارد مالية جديدة تنضاف للموارد القائمة بهدف تنفيذ كل ما التزمت به في إطار الحوار الاجتماعي وتنفيذ كافة اتفاقات الحوار الاجتماعي حتى التي وقعها من سبقوها.

لذلك، نحن مرتاحون أكثر لأسلوب الشفافية في توفير هذه الاعتمادات التي تم صرفها عبر مرسوم صادقت عليه الحكومة الشهر الماضي وأخبر به السيدات والسادة ممثلي الأمة في الغرفتين المشكلتين للبرلمان.

السيد الرئيس المحترم،

إن قيمة هذه النتائج المحققة اليوم في الحوار الاجتماعي تزداد عند قراءتها في سياقها العام، إذ أن الحكومة ورغم مواجهتها للأزمة العالمية الجديدة اختارت فتح الحوار الاجتماعي، وأقرت زيادات ملموسة لفائدة الشغيلة رغم الظرفية غير المواتية وغير المناسبة بسبب الكثير من التحديات والصعوبات الاقتصادية الدولية التي لم يسلم منها أي بلد من بلدان العالم، إذ لم تكتف الحكومة بالإجراءات المستعجلة لمواجهة الأزمة الطارئة فقط، بل انكبت على تقديم أجوبة شافية وكافية وغير متوقعة في الوقت الراهن للمطالب المشروعة للشغيلة، وهي مطالب كانت تواجه سابقا بالتماطل والتسويف رغم أن السياقات والظروف كانت مواتية آنذاك.

لذلك، لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة، سوى التنويه بالحكومة والمركزيات النقابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب على هذا النفس الوطني الوحدوي لجلب مكاسب مهمة لفائدة الشغيلة، مع التأكيد عن استعدادنا للتعاون من موقعنا لمواصلة تنزيل مختلف المخرجات، وفي مقدمتها استكمال التشريعات وملاءمتها مع تحولات سوق الشغل الوطنية والدولية لما سيكون له من وقع إيجابي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي لبلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن إصرار البعض على ترويج المغالطات بخصوص الحوار الاجتماعي، يدفعنا رغم ضيق الوقت للتوقف بالدليل وبالتحليل المفصل لنتائج حوار أبريل

الأخير، وما أسفر عنه من نتائج حسنت الدخل لفائدة الملايين من موظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وأجراء القطاع الخاص كما يلي:

- في القطاع العام: تم إقرار زيادة عامة في أجور موظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية؛

- في القطاع الخاص: تمت الزيادة في مبلغ الحد الأدنى للأجر في النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية؛

- وإضافة إلى هذه الزيادات المباشرة، تقرر كذلك مراجعة نظام الضريبة على الدخل ابتداء من فاتح يناير 2025 بالنسبة للأجراء، من خلال اعتماد تدابير خاصة تتوخى تحسين دخل الطبقة المتوسطة مع الحفاظ على الوضعية الحالية بالنسبة للمهنيين.

ومن موقع المقاربة الشمولية التي تنهجها الحكومة للإصلاح الاجتماعي، لم يتوقف الحوار الاجتماعي على تحسين الوضعية المادية للأجراء فقط، بل انطلق بشكل تشاركي نحو التفكير في إصلاح ملف اجتماعي لا يقل أهمية، وهو إصلاح منظومة التقاعد التي يؤكد الجميع على أنها ضعيفة وباتت تتطلب عملية إصلاحية شمولية وجريئة، وهو ما قررت الحكومة مباشرته باتفاق مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، حيث الاتفاق على إرساء منظومة للتقاعد في شكل قطبين (عمومي وخاص).

السيد الرئيس المحترم،

إن تأكيدنا على أن المنهج الإصلاحي للحكومة في المجال الاجتماعي هو منهج شمولي ليس ترفا فكريا أو إدعاء سياسيا، بل هي حقيقة يؤكدها انكبابها كذلك على إخراج القانون التنظيمي المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب إلى الوجود، من خلال الاتفاق على المبادئ الأساسية لهذا القانون التنظيمي، لاسيما ضمان انسجام هذا المشروع مع أحكام الدستور، ومع التشريعات الدولية المتعلقة بممارسة حق الإضراب، وهي التفاصيل التي تناقشها الحكومة مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين باعتماد منهجية الحوار والسعي إلى التوافق.

وفي نفس سياق المقاربة الشمولية، انتقلت الحكومة إلى معالجة الملفات الفئوية وفق مقاربة تشاركية، لاسيما من خلال مراجعة الأنظمة الأساسية الخاصة ببعض الهيئات وتجويدها، بطريقة موازية مع المراجعة التدريجية لبعض مقتضيات مدونة الشغل وفق مقاربة تشاركية تروم تحقيق التوازن بين إنتاجية المقاولة والحفاظ على تنافسيتها وبين محاربة الهشاشة في التشغيل وخلق مناصب الشغل اللائق وتشجيع الاستثمار، وكذلك مراجعة الإطار القانوني والمؤسساتي المؤطر للتكوين المهني المستمر من خلال تغيير القانون رقم 60.17.

السيد الرئيس المحترم،

لذلك، اسمحوا لنا بهذه المناسبة أن نعبر في فريق الأصالة والمعاصرة عن شكرنا وتقديرنا العالي للجهود التي تقوم بها الحكومة عامة في مجال الحوار الاجتماعي، وخاصة الوزراء الذين يدبرون جولاته، وعلى رأسهم كل من السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات الذي تعامل بهدوء وحكمة عالية وإنصات منفرد ومهارة الحديث.

والشكر كذلك موصول للسيد الوزير المكلف بالميزانية والسيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالرقمنة وإصلاح الإدارة على الدور الجبار الذين قاموا بإخراج الاتفاق الاجتماعي مما أسهم في إعطاء مكانة خاصة لقضايا الشغل والشغيلة خلال الولاية الحكومية الحالية، والشكر والتقدير كذلك لباقي الوزراء على ما حققوه من تقدم ملموس في القضايا الاجتماعية للشغيلة والشعب المغربي عامة.

وفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

شكرا لكم جميعا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الأخوات والإخوة الوزراء المحترمين،

الأخوات والإخوة،

شرف لي أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لأتجاوب باسم الفريق مع ما سردتموه وما تدخلتم به، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع كاد أن يكون الوحيد في عصرنا هذا، وهو "الحوار الاجتماعي".

نعم، الحوار الاجتماعي، الذي بذلتم فيه جهدا غير مسبوق، ليكون ثمرة اجتهاد هذه الحكومة، فالحوار الاجتماعي والذي نعتبره في الفريق الاستقلالي تمرينا ديمقراطيا يختبر الإرادة الجماعية والقدرة على التوافق حول أرضيات مشتركة لتلبية الانتظارات المختلفة لأطراف الحوار، في أفق تحقيق المجتمع التعادلي المبني على القيم الديمقراطية والتشاركية ببعدها الإنساني.

لقد نجحتم، السيد رئيس الحكومة المحترم، في تنزيل العديد من الالتزامات المرتبطة بالبرنامج الحكومي من جهة، ومعالجة العديد من الإشكالات والإشكاليات الطارئة، لم تظلوا حبيسي الأزمات، لم تستكينوا للحلول السهلة التي فرضتها الظروف والسياقات المختلفة.

والحقيقة، السيد الرئيس، الحقيقة الواضحة للعيان هي أن الحكومة نجحت

في تدبير زمن الحوار الاجتماعي، وانتصرت فيه للغة الحوار والحكمة والتبصر في معالجة مختلف الإشكاليات، وحق لنا القول أنه بعد مرور سنتين ونصف من الولاية الحكومية، لم يعد الحوار الاجتماعي مجرد تدبير شكلي للعلاقة بين الحكومة وشركائها، بل أضحى خيارا استراتيجيا ومقوما أساسيا من مقومات الدولة الاجتماعية، وأن الشغيلة أضحت شريكا أساسيا لإرساء السلم الاجتماعي وفي تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وفي بناء قطاعات أكثر إنتاجية وفعالية واقتصاد أكثر كفاءة.

ولئن كانت قيمة مسار الحوار الاجتماعي تتمثل في قيمة نتائجه، فإن ما تحقق، السيد رئيس الحكومة في نصف الولاية، يعزز قناعتنا ويقوي إيماننا بقدرة هذه الحكومة على النهوض بأوضاع الشغيلة، خاصة وأننا أمام سابقة من نوعها في تاريخ الاتفاقات المنبثقة عن جولات الحوار الاجتماعي منذ انطلاقها سنة 1996، والتي لا تتجاوز إلى حدود اليوم 7 اتفاقات اجتماعية كبرى فقط، منها اتفاقيين اجتماعيين كبيرين تمكنت هذه الحكومة من عقدهما مع الشركاء وفي مدة لا تتجاوز السنتين والنصف، ونحن نتذكر كيف أن ولاية بعض الحكومات استكملت من دون إنتاج أدنى اتفاق جماعي مع الفرقاء.

أجل، حضرات السيدات والسادة، أقل من نصف ولاية تم خلالها تنزيل العديد من الإجراءات والتدابير التي سردتموها مشكورا، السيد رئيس الحكومة، والتي تهم تحسين القدرة الشرائية للعاملين في القطاع العام والخاص، من خلال:

- ✓الرفع من الحد الأدنى للأجور الصناعي والحد الأدنى بالقطاع الفلاحي (SMAG[4]) على التوالي بـ 20% و50% منذ مجيء هذه الحكومة؛
- ✓ الرفع من قيمة التعويضات العائلية؛
- ✓توسيع الاستفادة من معاش الشيخوخة لفائدة أجراء القطاع الخاص غير المستوفين لشروط 3240 نهار إلى 1300 يوم في الاشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- ✓الزيادة العامة في أجور العاملين في القطاع العام الذين لم يستفيدوا؛
- ✓تخفيض الضريبة على الدخل؛
- ✓حذف السلم السابع بالنسبة للمساعدين التقنيين والإداريين؛
- ✓الرفع من حصيص الترقي إلى 36%.

هذه أراد الفريق عمدا أن يكررها لإبراز المجهودات التي قامت بها هذه الحكومة.

حضرات السادة والسيدات،

إن إنجاح الأوراش المهيكلة لبلادنا في الحماية الاجتماعية إلى جهوية متقدمة وخلق اقتصاد قوي وتنافسي ومتضامن وغيرها من الأهداف يتطلب تحقيق سلم اجتماعي، وما أحوجنا إلى سلم اجتماعي، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، سيما وأن بلادنا مقبلة على حدثين في كامل الأهمية، لذا أصبح السلم الاجتماعي شرط من شروط النجاح.

كما لا أنسى قانون الإضراب الذي لازلنا ننتظر دعمكم واتخاذه ضمن أولويات حكومتكم، السيد رئيس الحكومة.

"**إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب**". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد نبيل اليزيدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في الرسالة الملكية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، إلى المشاركين في الندوة الدولية للعدالة الاجتماعية، التي عقدها مجلس المستشارين خلال سنة 2017، قال جلالته" **إن نجاعة آلية الحوار الاجتماعي لا تقاس بوجودها ومدى انتظام عملها، وإنما بما تنتجه من آثار ملموسة على مستوى الممارسة اللائقة، وتحقيق السلم الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والدامجة لمختلف فئات المجتمع، وبلوغ العناية المثلى، وهي تحقيق العدالة الاجتماعية**". انتهى كلام جلالة الملك.

وإذا كان، السيد رئيس الحكومة، منطق الموضوعية السياسية يقتضي أن نشيد بالمجهودات التي بذلتها الحكومة في هذا الموضوع، سواء على مستوى مأسسة الحوار الاجتماعي بضمان انتظامه واستمراريته، أو على مستوى المجهودات المبذولة لتجويد مخرجاته في بعض القطاعات، كما هو الحال بالنسبة لقطاع التعليم، فإن نفس المنطق يلزمنا بأن نبدي مكامن الخلل في العمل الحكومي في هذا الموضوع، وأن نتساءل حول ما إذا كان الحوار الاجتماعي، الذي قادته الحكومة، قد أدى إلى تحقيق نتائج أكثر عدالة في سوق العمل ووسع نطاق الحماية الاجتماعية وحقق السلم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، التي نصبو إليها جميعا؟

وإذا كان العديد من هذه الأمور، خاصة في الشق المالي قد تحققت، بفضل مجموعة من القرارات التي اتخذتها الحكومة والمتعلقة بالزيادة في أجور

[4] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti.

الموظفين، كما هو الحال بالنسبة للقرار الأخير للحكومة بزيادة بملغ 1000 درهم، فإن الكلفة التي أدتها الحكومة لتسوية مجموعة من النزاعات كانت جد مرتفعة.

ولعل أبرز مثال على ذلك هو ما وقع في قطاع التعليم، حيث أن قيام الحكومة بحل الأزمة التي ضربت هذا القطاع كان بتكلفة بيداغوجية باهظة، تمثلت في حرمان التلاميذ في وطننا من 15 أسبوع من التمدرس، في غياب أي مقاربة واقعية لتعويض هذا الهدر المدرسي الضخم.

وإذا كانت الحكومة قد حققت هذه الإنجازات المالية في القطاع العام، فلأنها تملك قرار تحسين الدخل، ولكن في غياب القدرة الاستباقية لآليات الوساطة، أصبحنا نعاني اليوم مجموعة من الإضرابات التي لحقت قطاع الصحة، قطاع العدالة وكليات الطب، في غياب أية مقاربة واقعية لإيجاد حلول لهذه الظاهرة.

واليوم نتساءل:

- ما هي المقاربة التي ستقوم الحكومة باعتمادها لحل مجموع هذه المشاكل؟
- وأين هي حقوق المواطن الدستورية في الولوج لهذه المرافق التي تضرب اليوم؟

إذا كانت الحكومة - كما قلت - قد استطاعت أن تحل المشاكل المالية في القطاع العام، لأنها تملك قرارات تحسين الدخل، فإن الأمر ليس كذلك في القطاع الخاص، حيث قرار الزيادة في الأجور يملكه طرف ثالث.

واليوم، السيد رئيس الحكومة لا أحد يستطيع أن يجادل في الهشاشة الأجرية التي يعاني منها القطاع الخاص، وأكيد أن مبلغ 3112 كحد أدنى للأجور في القطاع الصناعي والتجاري، ومبلغ 2303 دراهم في القطاع الفلاحي لا يمكنه أن يضمن للأسرة المغربية العيش الكريم، والمشكل أنه رغم مجموعة من التحفيزات الضريبية التي يتمتع بها القطاع الخاص والامتيازات، فإن الحكومة لم تستطع أن تزيد في أجور الشغيلين بالملايين في هذا القطاع إلا في حدود 10% مقسمة على سنتين ما بين سنة 2025 و2026.

والأكيد أن هذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الهشاشة في القطاع الخاص، وتضرب بعمق الطبقة المتوسطة التي تعتبر العمود الفقري للسياسات الاجتماعية والسياسية في بلادنا وأحد المصادر المهمة للضريبة في هذا الوطن العزيز.

بالإضافة إلى كل هذا، السيد رئيس الحكومة، فإن الحوار الاجتماعي لم يشمل القطاع غير المهيكل في بلادنا رغم استفادته من الحماية الاجتماعية، كما أنه لم يشمل فئة عريضة من المواطنين وهم المتقاعدون الذين يعانون الأمرين، ضعف الأجرة التي يتقاضونها شهريا والتعرض أو الخطر المحدق بصناديق التقاعد التي أكد المجلس الأعلى للحسابات أنها على وشك الإفلاس، ونتمنى اليوم، بناء على ما سمعناه في خطابكم، أن تنجز الحكومة مقاربة لـ:

- أولا، إنصاف هذه الفئة من المغاربة بتحسين أجرهم من التقاعد؛
- وثانيا، بإيجاد حلول لصناديق التقاعد التي هي على شفى الإفلاس.

لكل هذا، السيد رئيس الحكومة، ولأسباب أو لمعطيات أخرى لم نستطع أن نبسطها لضيق الوقت، أصبحنا اليوم بحاجة إلى نموذج جديد في الحوار الاجتماعي وأن نستلهم النموذج الملكي في الحوار، نموذج أساسه خلق مؤسسات جديدة للوساطة، أن نطور البدلاء وأصحاب أو المشاركين في الحوار الاجتماعي لوجود آليات جديدة للتأطير، أن نخلق عدالة بين القطاع العام والخاص إذا ما كنا نريد أن نحث الشعب على التخلي عن الفكرة التي يسميها السوسيولوجيون بأبوية الدولة، أن نطور الحوار إلى مواضيع جديدة تهم المساواة بين المرأة والرجل، تهم الأطفال الذين يشتغلون، وتهم سوق الشغل وكيفية توفيره للمغاربة الذين يوجدون في حالة إعاقة.

والأكيد أن هذه الأهداف لن تتحقق إلا بمجموعة من القوانين وعلى رأسها قانون الإضراب ومدونة الشغل.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

دائما ما كان النقاش حول السياسة العامة في هذه القبة الموقرة آلية من آليات النقاش العمومي المرتبط بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، والتي تدخل في صلب العمل الرقابي للبرلمان.

ولعل أبرز هذه المجالات هو موضوع جلستنا اليوم المتعلقة بالحوار الاجتماعي الذي يفتح الباب للحديث عن أوضاع الشغيلة وانشغالاتها ووضعياتها الاجتماعية والاقتصادية.

لكن، السيد الرئيس المحترم، ما نشهده اليوم في تدبير هذا الملف من قبل حكومتكم يجعلنا نرى أن ممارساتكم ظاهرها رحمة وباطنها العذاب، اتفاقات مغلفة بشعاراتٍ حمالة أوجه لا تعكس الواقع ولا تستجيب لنداءات الشارع بالشكل المطلوب، على اعتبار أن كل ما تم العمل عليه لا يرقى لحجم

تطلعات الشغيلة المغربية ولا يسعى إلى الحفاظ على مكتسباتها، لأن المكتسب الاجتماعي يقاس بمدى انعكاسه على الحياة الاجتماعية والمعيشية للمواطن بمستوى الأسعار وحجم التضخم.

وبالحديث عن التضخم، نسجل أنه رغم تراجع مؤشر التضخم فإن الأسعار بقيت على حالها، إن كل ما نراه لا يعدو أن يكون إلا مقايضة داخل ملفات الحوار الاجتماعي حيث أن الحكومة كما لو أنها تمنح بيد وتأخذ بيد أخرى، ودليلنا على هذا الكلام، على سبيل المثال لا الحصر، هو ما يقع على مستوى قطاع التعاضدية الذي شهد إجهازا على الخدمات المجانية المقدمة للمنخرطين، وانقلابا للحكومة على المنهجية التي أقرتها سابقا والقاضية باعتبار الحوارات القطاعية رافدا أساسيا للحوار المركزي، وهو الأمر الذي تجلى في تنكرها لنتائج بعض الحوارات القطاعية، خاصة وأن مجموعة من القطاعات الحيوية توصلت إلى اتفاق، لكن بقيت معلقة، منها قطاع الصحة وقطاع العدل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نظرا لأهمية موضوع الحوار الاجتماعي، فإننا في الفريق الاشتراكي، نرى بأنه كان جديرا بالحكومة أن تتعاطى معه وفق منظور أكثر شمولية حتى تنعكس نتائجه على الشغيلة المغربية.

كما نشدد أيضا على أن يكون الحوار موازيا لعمل عدة لجان موضوعاتية متعددة الأطراف ترتكز على ضرورة إعطاء مقترحات دقيقة ملائمة في الأجور والأسعار وتعميم وتقوية الحماية الاجتماعية، وإصلاح صناديق التقاعد التي عرفت عدة إشكالات نتيجة عدم أجرأة الاختيارات المقترحة سابقا، كتوحيد الأنظمة بسبب المتغيرات الزمنية والسياسية والاقتصادية.

فضلا عن الاختلالات الموجودة في النموذج المالي لصناديق التقاعد التي أنهكت المحفظة المالية، وتدهور المؤشر الديمغرافي، وعدم تناسب مستوى المساهمات مع المعاشات وغيرها من الإشكالات، التي بدورنا واعون بها.

ونطالب بأن يكون الإصلاح المنشود لهذا الورش، عبر حوار وطني صريح مسؤول وشفاف، هدفه الوصول إلى توافق لإصلاح عادل يتحمل الكل المسؤولية في تدبيره عوض تحميل الطبقة الشغيلة وحدها مسؤولية إصلاح أنظمة التقاعد.

كما لا يفوتنا التذكير بفئة المتقاعدين الذين جرى اقصاؤهم من أي زيادة تذكر، ولم يحضوا بأية التفاتة رغم هشاشة أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية.

ومن جهة أخرى، نرى ضرورة مراجعة نظام الوظيفة العمومية بما يحمي حقوق الموظفين وتطبيق مقتضيات مدونة الشغل وتعديل بعض مقتضياتها، بما يتماشى مع متغيرات العصر وتحدياته، وكذا التوافق على قانون الإضراب، بالإضافة إلى ضرورة احترام ممارسة الحق النقابي وإقرار قانون النقابات المهنية.

السيد الرئيس المحترم،

تحدثتم سابقا واليوم عن أهمية دور النقابات وثمنتم دورها في تأطير الشغيلة وتمثيلها والدفاع عن مصالحها لكن، للأسف، السيد رئيس الحكومة، الأرقام والإحصائيات أمامنا تشير إلى واقع مختلف تماما، حيث لا تتجاوز نسبة المنخرطين في التنظيمات النقابية 4.7% من المغاربة النشيطين.

وبالتالي، نتساءل عن مَن له المصلحة في أن يستمر هذا الوضع كما عليه؟ حيث أننا نسمع النقاش حول قانون النقابات في كل الحوارات الاجتماعية وداخل النقاش العمومي لأزيد من 15 سنة، ومع بدء الاحتجاجات الاجتماعية في كل من قطاعي التعليم والصحة، وما تعانيه من تأزم واضح، نأتي ونقول أن النقابات ضعيفة، والحال أننا لم نمكنها من آليات العمل الضرورية وأرضية الاشتغال الأساسية المتمثلة في قانون النقابات.

السيد رئيس الحكومة،

وعلى هذا الأساس، نعيد طرح السؤال، من يستفيد من الفوضى في المشهد النقابي؟ إضافة إلى تبخيس العمل النقابي ووضع النقابات في موضع يهدد استمرار المقاولة والسير العادي للعمل، أضحت إشكالية داخل التركيبة الفكرية لدى فئات واسعة من المجتمع، وهو ما يجب معالجته، كما يجب..

شكرا جزيلا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار، شكرا جزيلا.

أعتذر على المقاطعة، تجاوزت..

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة الشهرية المخصصة لأجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة في موضوع "**الحوار الاجتماعي آلية للنهوض بأوضاع الشغيلة ورافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني**".

إن تخصيص مكتب مجلسنا الموقر لموضوع الحوار الاجتماعي للمرة الثانية على التوالي خلال هذه الولاية التشريعية ضمن هذه الجلسات الشهرية، ليؤكد من جهة الطبيعة الاجتماعية لاهتمامات المجلس بمختلف تجلياتها، كما يؤكد من جهة أخرى أن ما تحقق بالنسبة للحوار الاجتماعي خلال سنتين ونصف أمور غير مسبوقة ونهنئ الحكومة وجميع أطراف الحوار الاجتماعي عليها.

السيد الرئيس المحترم،

أولا، نحن فخورون بما حققناه معا لصالح الشغيلة المغربية، إن تكلفة

الحوار الاجتماعي ستبلغ مع نهاية هذه الولاية الحكومية 45 مليار درهم، هذا الرقم لوحده يكفي للبرهنة على أن منطق النقابة المواطنة واليد الممدودة الذي نتبناه في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب هو المقاربة الأنجع لصالح الشغيلة المغربية؛

ثانيا، إن ما حققناه لصالح الطبقة الشغيلة المغربية هو نتيجة مأسسة الحوار الاجتماعي، ودعوني أقولها بكل وضوح، هو أيضا نتيجة تعامل الحكومة الحالية مع النقابات والتي تعتبرها شريكا وليس خصما، هذه الشراكة الاستثنائية التي نعول عليها ونراهن عليها في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لمواصلة العمل على الملفات التي ينتظرنا عمل كبير حولها، سواء ما يتعلق بالتشريعات الاجتماعية أو التقاعد؛

ثالثا، على خلاف من شكك في توقيت هذه الزيادة التاريخية في الأجور، واصفينها دون حياء بالرشوة الانتخابية، فإننا نعتبر في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أنه "وقت ما جا الخير كينفع"، وأن هذه المكتسبات ستساعد على تقوية القدرة الشرائية للشغيلة المغربية؛

رابعا، ولأن الشيء بالشيء يذكر، فإنه لا يسعنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلا التنويه بالعمل الحكومي الجبار والمهم الذي تم القيام به طيلة العامين والنصف الماضيين لدعم القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، حيث بلغت تكلفة ذلك، وفق العرض الذي قدمه السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية في لقاء الأغلبية، مبلغ 88.8 مليار درهم؛

خامسا، إن هذا الاتفاق، وكذا المكتسبات المهمة التي تمخضت عنها لصالح الشغيلة المغربية يؤكد الحاجة الماسة إلى تقوية العمل النقابي الجاد، والوقوف بكل حزم ضد مسلسل استهداف العمل النقابي تارة عبر خطاب ضعف معدل التنقيب، وتارة أخرى عبر محاولة خلق بدائل غير مؤسساتية، قد تتحكم فيها أجندات لا علاقة لها بالتأطير النقابي كما أقره الدستور؛

سادسا، وبالوضوح اللازم الذي يسم عملنا وخطابنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، فإننا أيضا مستعدون وجاهزون لدراسة مشاريع القوانين المندرجة في اتفاق 29 أبريل، وفي مقدمتها قانون النقابات، نحن نقولها على رؤوس الأشهاد، نحن مع إطار قانوني عصري وحديث يقوي العمل النقابي ويمتح من مبادئ الدستور، ومن الحقوق والحريات التي أقرتها الوثيقة الدستورية.

ولأن تقوية الاقتصاد الوطني وتقوية المقاولة المغربية في مقدمة انشغالاتنا، فإننا مع احترام الأجندة التشريعية التي تم الاتفاق عليها بخصوص المصادقة على القانون التنظيمي للإضراب الذي طال انتظاره، طبعا في إطار صون حق الإضراب الذي أقره الدستور، وبعد مراجعة الصيغة غير التشاورية التي أحالتها الحكومة سنة 2016 على مجلس النواب، وهنا نريد أن نتساءل معكم السيد رئيس الحكومة عن متى سنشرع في ذلك؟

سابعا، ولا يساورنا شك في أن الجدية التي تتعاطى بها الحكومة مع المطالب النقابية سوف توصلنا إلى نتائج مرضية في العديد من الملفات، ومنها مثلا حسن تنفيذ مخرجات العديد من الحوارات القطاعية، وعلى رأسها قطاعي الصحة والتعليم، وكذا ما يتعلق بتحسين وضعية المتقاعدين؛

ثامنا، تابعنا ونتابع النقاش الدائر حول التشغيل في بلادنا، وإذ نعتبر أن إشكالية الجفاف وما ترتب عنها كان لها بالغ الأثر في المعدلات والمؤشرات المسجلة، فإننا نؤكد أن تحسين أداء الاقتصاد الوطني والذي يعد الحوار الاجتماعي آخر مداخله، يكتسي أهمية قصوى.

وفي الأخير، وإذ نجدد تهنئتنا للطبقة الشغيلة وللحكومة بهذا المسار الإيجابي الذي أفضى إلى نتائج إيجابية غير مسبوقة، ندعو إلى ضرورة تضافر المجهودات لحماية الحريات النقابية واحترام القوانين الاجتماعية، وذلك من خلال تقوية جهاز مفتشي الشغل ليضطلع بمهامه على الوجه الأمثل.

ووفقنا الله جميعا لما فيه الخير والمصلحة لوطننا العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكر السيد المستشار المحترم.

وأعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار، السي بوسلخن.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يَطيبُ لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب من أجل المُساهمة في هذه الجلسة الدستورية الشهرية المتعلقة بالحوار الاجتماعي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد سَعدنا في الإتحاد العام لمقاولات المغرب بمأسسة الحوار الاجتماعي ووضع خارطة طريق تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من أجل مأسسة الحوار الاجتماعي، كما أكد على ذلك جلالته في رِسالته السامية الموجهة إلى المشاركين في المنتدى البرلماني الدولي الثاني للعدالة الاجتماعية، بتاريخ 20 فبراير 2017.

وتتويجا لهذا المسار، استطعنا في 30 أبريل 2022، التوافق على ميثاق الحوار الاجتماعي الذي قَبِلَتْهُ مُختلف الأطراف المعنية، والذي قَدَّمَ إجابات دقيقة وآليات قادرة على زَرعِ وتعزيز ثقافة الحوار الاجتماعي بطريقة أكثر تنظيمًا، من خلال اقتراح آليات للمواكبة.

بالإضافة إلى ذلك، السيد رئيس الحكومة نَوَدُّ أن نُشِيد بجهود حكومتكم،

وجهودكم الخاصة، عبر قيادة الحوار، في تعزيز الثقة بين جميع الأطراف المعنية، على اعتبار أن انعدام الثقة يمكن أن يكون عائقًا كبيرا أمام التعاون الفعَّال، ونحن نُقَدِّرُ مُبادراتكم لبناء جُسور التواصل وتعزيز الحوار المفتوح والمستمر، فعلى سبيل المثال شهد العام الماضي انخفاضا ملحوظا في عدد أيام الإضراب نتيجة للمفاوضات الجماعية الناجحة بين النقابات وأرباب العمل.

كما ننوه بالاتفاق الموقع بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمركزيات النقابية في آخر جولة للحوار الاجتماعي، والذي أقر عددا من النقط التي نذكر من بينها:

أولا، تحسين الدخل عبر الزيادة في أجور الموظفين؛

ثانيا، الزيادة في الحد الأدنى للأجور (SMIG et SMAG)، لتصل إلى نسبة 20% خلال أربع سنوات كما جاء في حوار 2022 و2024؛

ثالثا، تخفيض الضريبة على الدخل لتحسين القدرة الشرائية لجميع الموظفين والأجراء.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا نؤكد ضِمن سياق العمل الإيجابي لحكومتكم على ضرورة الاهتمام بالفاعل الاقتصادي الذي يُعَدُّ ركيزة أساسية في تنمية أي بلد ومحركا أساسيا للتنمية الاقتصادية، فهو المسؤول عن إنتاج الثروة وخلق فرص العمل، علاوة على ذلك، يساهم الفاعل الاقتصادي في تنمية المجتمع من خلال دفع الضرائب التي تدعم الميزانية العامة للدولة وتمويل المشاريع التنموية والاستثمار في المبادرات الاجتماعية.

لذا نقترح عليكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما يلي:

- **مراجعة مدونة الشغل:**

السيد رئيس الحكومة،

إن الحاجة إليها أصبحت مُلِحَّة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم بصفة عامة، والمغرب بصفة خاصة، فالمدونة الحالية تحتاج إلى تحديث وتطوير نصوصها لتواكب المستجدات في عالم الشغل.

كما أن هناك حاجة لمراجعة بعض المواد لتعزيز حماية حقوق العمال وتحسين ظروف العمل، مع مراعاة إكراهات ومتطلبات المقاولات وتنافسية الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف تشجيع المقاولات على خلق المزيد من فرص الشغل والاستثمار.

- **تسريع إخراج قانون الإضراب، كما جاء في الاتفاقيات 22 وأكده اتفاق أبريل 2024:**

الذي يعتبر من الأولويات التشريعية المُلِحَّة، بحيث أن غياب قانون تنظيمي يُؤَطِّر هذا الحق يخلق العديد من الإشكالات، فمن جهة، يحتاج العمال إلى ضمانات قانونية لممارسة حقهم في الإضراب، وإلى التأكيد أيضا على مبدأ تحصين الحق في العمل بالنسبة للعمال الذين يختارون ذلك.

ومن جهة أخرى، تحتاج المقاولات إلى إطار قانوني واضح يحمي مصالحها ويضمن استمرارية الخدمات الأساسية أثناء الإضرابات.

- **مشروع القانون المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي:**

بالمناسبة، فإننا نرحب بالمضامين التي جاء بها مشروع القانون رقم 02.24 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، خصوصا:

- خفض نسب احتساب الذعائر والغرامات؛
- الصلاحيات المخولة للمدير العام للصندوق المتعلقة بالإعفاء الجزئي أو الكلي من الذعائر والغرامات.

ورغم إيجابيات مشروع القانون، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نأمل في إعادة النظر في بعض المقتضيات التي نخاف أن تؤثر سلبا على السير العادي للمقاولات، والمتعلقة:

- بتطبيق مقتضيات مدونة تحصيل الديون العمومية، وخصوصا فيما يتعلق بـ "مسطرة الإشعار للغير الحائز" (ATD[5]) والتي يتعين ضبطها وتدقيقها بشكل لا يؤثر على السير العادي للمقاولات؛
- التنصيص على ضبط مسطرة حجز أعوان الصندوق المحاسبين على الحسابات البنكية للمقاولات إلا بعد إحالة الأمر على اللجان الجهوية واللجان الوطنية للطعون المتعلقة بنتائج المراقبة والتفتيش في مجال الضمان الاجتماعي، حتى نتفادى التأثير السلبي على المقاولة.

- **إصلاح التقاعد:**

من خلال إرساء منظومة في شكل قُطبين عمومي وخاص، يَتِمُّ التوافق على تفاصيل مضمونها وفق منهجية تشاركية.

- **ضرورة مراجعة منظومة التكوين المهني.**

وختاما، فإننا نُجَدِّدُ تَثْمِينَنا، السيد رئيس الحكومة، للأجواء الإيجابية التي مَرَّ بها الحوار الاجتماعي والتعاطي المسؤول لشركائنا الاجتماعيين، كما نعرب لكم، باسم الإتحاد العام لمقاولات المغرب، عن دعمنا الكامل لرؤيتكم حول الحوار الاجتماعي التي تتماشى مع تطلعات الشعب المغربي والإرادة الملكية الراسخة، في ضمان الرخاء والرفاه والاستقرار بهذا الوطن العزيز على قلوبنا.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد الرئيس، الأستاذ سليك.

[5] **A**vis à **T**iers **D**étenteur.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كما تعلمون، فالحوار الاجتماعي المهيكل والمؤسس، أحد المرتكزات الأساسية الهامة لمفهوم الدولة الاجتماعية، فهو الآلية المؤسساتية الديمقراطية ليس فقط لتدبير الخلافات والنزاعات الاجتماعية أو الاستجابة للمطالب المشروعة للطبقة العاملة، بل أيضا لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتوزيع المنصف للثروات وحماية مناصب الشغل اللائق وضمان الاستقرار الاجتماعي وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وقناعتنا، في الاتحاد المغربي للشغل، أن نجاعة الحوار الاجتماعي، لا تقاس فقط بوجودها، وبمدى انتظام عملها، وإنما أيضا بما تنتجه من آثار ومخرجات ملموسة على مستوى الممارسة، وإيجاد حلول عملية ومنصفة لكل القضايا الاجتماعية الاقتصادية، حلول تخدم مصالح الطبقة العاملة.

واليوم، الاتحاد المغربي للشغل واستثمارا لتاريخه الحافل بالنضال والكفاح، وبوعيه بمسؤوليته التاريخية وبدقة المرحلة، استطاع بعد مفاوضات عسيرة الوصول إلى اتفاق اجتماعي اعتبرناه مهما، وإن كان لا يرقى إلى طموحات وانتظارات الاتحاد المغربي للشغل والطبقة العاملة وعموم المأجورين.

من بين أهم نتائجه:

- اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتحسين الدخل؛
- الالتزام بعدم المس بمكتسبات كافة الأجراء فيما يتعلق بالتقاعد، وبممارسة الحق الدستوري في الإضراب.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها رفضنا القاطع لمسودة المشروع التنظيمي التي سبق إحالتها على البرلمان من طرف الحكومة السابقة سنة 2016، والذي هو في حقيقة الأمر مشروع يُجْهِزُ كليا على هذا الحق الدستوري والإنساني، ويُكبل ممارسته، ويذهب الى حد تجريمه.

مشروع تم وضعه دون أية استشارة مع من يهمهم الأمر بالدرجة الأولى في الحركة النقابية، ودون أي مقاربة تشاركية، والذي كان سيضع المغرب في خانة الدول التي تخرق حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، نؤكد رفضنا لأي مشروع يحاول الالتفاف على هذا الحق الدستوري المقدس لدى الطبقة العاملة، المضمون بدستور 2011 وبالتشريعات الأممية والدولية، وإن أي مشروع قانون تنظيمي لهذا الحق لابد أن يكون الهدف منه هو حمايته وتحصينه، وألا يتجه نحو مصادرته أو تكبيله تحت أي ذريعة كانت.

وهي مناسبة لنؤكد من خلالها أن أي إصلاح لأنظمة التقاعد لابد أن يلتزم بمخرجات الاتفاق الاجتماعي، المتمثلة أساسا في الحفاظ على كل المكتسبات التي راكمتها الطبقة العاملة وعموم الأجراء، وحماية حقوق الأجيال المقبلة في تقاعد يضمن الكرامة الإنسانية، والرفض القاطع لأي إصلاح مقياسي، وعلى الدولة أن تتحمل مسؤولياتها في ضمان تدبير وحكامة جيدتين لأنظمة التقاعد، وعدم إلقاء الثقل على ظهر الطبقة العاملة التي تواجه الكثير من التحديات الاقتصادية والاجتماعي.

ورغم تقدم الحوار الاجتماعي مركزيا، اسمحوا لنا أن نعبر لكم عن أسفنا من تعثر تنزيله:

على المستوى القطاعي:

فالعديد من المسؤولين الإداريين على رأس بعض الإدارات والمؤسسات العمومية يَسْتَقْوُونَ على القانون ويَتعنتون في فتح الحوار القطاعي، رغم ارتفاع درجة الاحتقان الاجتماعي، ضدا على كل التشريعات الدولية والوطنية، وعلى كل الاتفاقات الاجتماعية، وعلى ضد إرادتكم والتزامكم السيد رئيس الحكومة التي تمت ترجمتها بمذكرات توجيهية، ورغم كل المساعي والخطوات وكل الاحتجاجات التي قام بها إخواننا في الاتحاد المغربي للشغل، مثال (l'autoroute) والفوسفاط وغيرها، التي اختار مسؤولوها معاداة العمل النقابي وسد باب الحوار الاجتماعي القطاعي، إدارات تعتبر نفسها فوق القانون، ولا تُعِير اهتماما للسلطات الحكومية الوصية ولا السلطات العمومية.

وعلى المستوى الترابي:

مع كل أسف، ليست هناك أي استجابة لمأسسة الحوار الاجتماعي على المستوى الجهوي والمحلي، وهو ما يشكل عائقا كبيرا أمام إيجاد حلول للنزاعات الاجتماعية جهويا ومحليا.

فمحنة ضرب الحريات النقابية، والانتقام والتعسف على المناضلين النقابيين، لاتزال سِمة من سِمات بعض الشركات بالقطاع الخاص، بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات، كالشركة التي طردت مؤخرا مندوبين نقابيين منضوين تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل بالدار البيضاء، رغم تدخل السيد الوزير الوصي والسيد العامل.

أيليق هذا بمغرب دولة الحق والقانون؟

فالمطلوب، السيد رئيس الحكومة، وبإلحاح شديد:

- ✓ فرض احترام القوانين وفرض احترام الحريات النقابية؛
- ✓ وفتح حوارات اجتماعية وتشجيع المفاوضات الاجتماعية، والتشجيع الفعلي على إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية بمختلف مواقع العمل؛
- ✓ تصفية الأجواء النقابية باعتبارها أرضية خصبة وذلك من خلال:
  - نسخ كل التشريعات التي تجرم العمل النقابي وفي مقدمتها الفصل 288؛
  - فرض احترام التشريعات والقوانين الوطنية وفي مقدمتها مدونة الشغل؛
  - تعزيز احترام تأسيس المكاتب النقابية من خلال الحصول على الوصولات القانونية فور وضعها لدى السلطات المحلية.

وفقكم الله السيد رئيس الحكومة.
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.
تفضل السيد المستشار، السي عرشان.

المستشار السيد محمود عرشان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة المستشارين،
السيد الرئيس،

احنا فالمجموعة ديالنا ما يمكن لنا إلا ننوهو بالعمل اللي كتقوم به الحكومة تحت رئاستكم وبتوجيهات من جلالة الملك.

المغرب يعرف حاليا نهضة رائدة وهائلة، وكنتمناو على أن في 10 سنين اللي جايا إن شاء الله غادي يكون المغرب كيفاجأ العالم بالنمو ديالو، وبالمشاريع اللي غادي ينجزها إن شاء الله.

وكنبغي نقول للرئيس ديالنا ديال الحكومة، الصديق السي عزيز أخنوش، بعض الخطرات كنسمعو على أنك تتوجه له بعض النعوت غير اللائقة، له شخصيا ماشي الحكومة، وأنا تنقولو على أن هاذ الشي عادي، كلما عملت واجتهدت وكان الرضا ديال جلالة الملك والمساعدة ديال الوزيرات والوزراء ديالك، كلما غادي ينعتو فيك الناس، ولكن كما قال الرسول: "الرجل الشجاع هو الذي يملك نفسه عند الغضب".

ولذلك، نتمناو لك إن شاء الله توفق فالعمل ديالك، لأن نحن كلنا معنيين، ماشي فالحكومة ولكن كنعتبرو نفوسنا احنا كذلك كوزراء كخدام ديال صاحب الجلالة وديال المغرب.

وبغيت غير فقط أنصح، إيلا كانت النصيحة تليق اليوم هو أن الشغيلة والطبقات الضعيفة لابد الواحد يهتم بهم فهاذ الوقت هاذي، لابد تهتمو السيد الرئيس بالبسطاء، لأن ما خصناش المسافة تزيد تعمق بين الطبقة الغنية وبين الطبقة الفقيرة.

وأنا غادي نعطيك واحد المثال بسيط، ناخذو المواطن فالعالم القروي، هاذي 25 عام، وأنتوما من العالم القروي السيد الرئيس، هاذي غير 25 عام ولا 30 عام كيمشي عند البقال ولا عند الحانوت، أش كياخذ؟ تياخذ لوقيد باش يشعل العافية، تياخذ شوية دالسكر وشوية دأتاي، وإيلا اقتضى الحال شوية دالعطرية، ذاكشي لاخر كله تينتجو هو، لأن كانت المياه موجودة كان كولشي موجود، الحليب عندو، الزبدة عندو، الدقيق عندو، البصلة ديالو عندو، ماطيشة ديالو عندو، الآن ما نكروش اللي تدار فالبادية، كاين الطريق، كاين الضو، كاين الماء، ولكن الجيب ديالو خاوي، الماء والضو وذاكشي زادو غير فالفاكتورة، واخا هو فرحان به، ولكن فاش تتقلب، فاش تتجي تقلب تتصيبو ما عندوش.

ولذلك، هاذ الدعم المباشر مدا بكم تزيدو توسعو المستهدفين منه وتوقفو مع هاذ الناس هاذو باش الاستقرار ديال المغرب والتلاحم ديال الأمة المغربية تكون فالمستوى اللي تنطمحو ليه كلنا.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.
شكرا جزيلا.
الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
تفضل السيد المستشار، السي نازهي.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر الحوار الاجتماعي إطارا مؤسساتيا للنقاش والتعاقد حول كل القضايا المهيكلة للدولة الاجتماعية، وعنصرا أساسيا من عناصر البناء الديمقراطي الحقيقي، وآلية رئيسية من آليات إعادة التوزيع العادل للثروة، والتماسك والتضامن المجتمعي، والحد من توسيع العجز الاجتماعي واللامساواة بين الأفراد والفئات الاجتماعية والمجالات الترابية.

لذلك، ظلت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حريصة على مطلب بناء نموذج وجيل جديد للحوار الاجتماعي التعاقدي، بناء على قراءة عناصر القوة والضعف المتصلة بالتجربة الوطنية منذ 1996 في أفق ضمان استدامته ودوريته المنظمة ومخاطر إفراغه من بعده التعاقدي، حيث أن نجاحه يقاس بمدى تنفيذ التزاماته وأثره الاجتماعي الملموس.

السيد رئيس الحكومة،

لقد كان من بين أهم مخرجات الحوار الاجتماعي أو جولة الحوار الاجتماعي ميثاق مأسسة الحوار الاجتماعي، والذي ينص على تنزيل الحوار بين أطراف الإنتاج على المستوى القطاعي والترابي ووضع هياكل لحل النزاعات الاجتماعية وتشجيع المفاوضات وإبرام اتفاقيات جماعية.

لكن للأسف، السيد رئيس الحكومة، لم يتم لحد الساعة تفعيل مضامين هذا الميثاق الذي يجب أن يتحول إلى قانون ملزم لكل الأطراف، كما تنص على ذلك مقتضياته، كما أن النزاعات الاجتماعية المزمنة في مجموعة من

الوحدات الإنتاجية لم تجد طريقها إلى الحل، وحصيلة الاتفاقات الجماعية مازالت هزيلة، بالإضافة إلى التضييق على الحريات النقابية وعدم الالتزام بقانون الشغل والحد الأدنى للأجر والتصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني الاجتماعي، وغيرها من الخروقات والتجاوزات التي تحدث في القطاع الخاص، في ظل غياب أي ردع أو فرض تطبيق القانون.

لقد استطعنا هذه السنة انتزاع بعض المكتسبات الاجتماعية، من خلال الزيادة العامة في الأجور وتخفيض الضريبة على الدخل لمواجهة تدهور القدرة الشرائية ومواجهة الغلاء والمستويات الاستثنائية للتضخم، لكن للأسف، استمرار ارتفاع الأسعار سيعمل على امتصاصها، كما لاتزال هناك قضايا استراتيجية خلافية، تعتبر امتحانا للحوار الاجتماعي بالمغرب، تستوجب التفاوض بمقاربة توافقية وأنظمة التقاعد للحفاظ على المكتسبات وجعل المعاشات تواكب ارتفاع الأسعار ونسب التضخم.

نجدد التأكيد على أننا، نرفض أي إصلاح على حساب الطبقة العاملة، ولن نقبل المس بأعمار وأجور العمال والموظفين، كما نجدد التأكيد على رفضنا التام لمشروع القانون التنظيمي للإضراب، الذي يتناقض مع المواثيق الدولية ومع الدستور كذلك، لابد من ضمان الحق في ممارسة الإضراب، بدل تقييده وتكبيله، لذلك نؤكد على ضرورة الاستمرار في الحوار حول هذا القانون التنظيمي للوصول إلى صيغة متوافق حولها، تنسجم مع المرجعية الدولية.

وبالمناسبة، فإن الحكومة مطالبة بالمصادقة على الاتفاقية الأساسية 87، والتي نعتبر أنها تشكل مرتكزا أساسيا لحماية وضمان الحق في الاضراب.

السيد رئيس الحكومة،

على المستوى القطاعي، لم يتم الالتزام بتنفيذ مجموعة من الاتفاقات الموقعة مع الحكومة، وعلى رأسها اتفاق قطاع الصحة، حيث يعيش احتقان منذ أشهر في غياب تفاعل جدي من طرف الحكومة وإنصاف شغيلته، التي كانت في مقدمة القطاعات التي واجهت الأزمة الصحية.

كما أن من التزامات الحوار الاجتماعي المركزي، ضرورة الإسراع بإخراج الأنظمة الأساسية لموظفي التعليم العالي وموظفي العدل والأنظمة الأساسية للمتصرفين، المهندسين، التقنيين، المحررين، المساعدين التقنيين، الإداريين، وما يقتضيه من مراجعة شاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية، واستمرار الحوار المسؤول والجدي في قطاع الجماعات الترابية والأشغال العمومية وتسوية وضعية مربيات ومربي التعليم الأولي، عبر إدماجهم كأساتذة التعليم العمومي.

وفي الأخير، نؤكد على أن ضرورة بناء دعائم عقد اجتماعي جديد يضمن للجميع قواعد الانصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية، وأن إرساءه مرهون بمؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية في إطار ديمقراطية حقيقية تجسد التحرر، وتضمن شروط المواطنة الكاملة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السي نازهي.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار السي شاكر.

المستشار السيد سعيد شاكر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

سأتطرق في مداخلتي لشق الحوار الاجتماعي المتعلق بالقطاع الخاص، أي الحوار الاجتماعي بين المشغلين والأجراء.

إذ نثمن يعني المجهودات الحكومية في هذا الإطار، مستنيرين بالتوجيهات الملكية لصاحب الجلالة نصره الله، وبالمعايير الدولية ذات الصلة بعالم الشغل، مع توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث راقبنا المجهودات الحكومية المتعلقة بالإرادة السياسية التي تستجيب للرهانات الكبرى، كذلك بمأسسة الحوار الاجتماعي وبمحاولة استيعاب ثقافة وقيم المقاول المغربي.

راقبنا كذلك تخفيض الضريبة على الدخل (IR[6]) الرفع من (SMIG) ومن (SMAG) خفض عدد الأيام إلى 1320، يعني من أجل الاستفادة من التقاعد، يعني هاذ الشي كيبقى حيز التنفيذ إن شاء الله لاحقا.

لكن فالمقابل، السيد الرئيس المحترم، نلمس منكم مجموعة من الإجراءات الجريئة، لكي يكون لهذه الزيادة فالدخل أثر على المستوى المعيشي، بحكم ارتفاع الأسعار وارتفاع نسبة التضخم، لأن المؤشر الواقعي هو الزيادة في الدخل الحقيقي وليس الدخل الإسمي، كاين فرق ما بين الدخل الحقيقي والدخل الإسمي، (revenu nominal et le revenu réel).

المزيد من الابتكار لكسب مزايا الحوار الاجتماعي المتمثلة في الأهداف الاستراتيجية التالية:

- ✓ تحقيق التقدم الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي؛
- ✓ العمل على تخفيض نسبة البطالة؛
- ✓ تحسين رتبة المغرب بين دول العالم في مجال التنافسية وجودة العلاقات الاجتماعية لدى المقاولات بالمغرب؛
- ✓ تحسين التحكم في إشكالية التضخم بالمغرب.

الاقتراحات، السيد الرئيس المحترم، كنطالبو يعني كمساهمة متواضعة منا، كنطالبو:

- ✓ برفع الاتفاقيات الجماعية بين المشغلين والأجراء؛

[6] **I**mpôt sur le **R**evenu.

- ✓ تعزيز الأسبقية للاتفاقيات الجماعية على الاتفاقيات القطاعية؛
- ✓ إحداث محاكم اجتماعية متخصصة على غرار يعني قضاء الأسرة والمحاكم التجارية؛
- ✓ إصلاح جهاز مفتشي الشغل؛
- ✓ مراجعة وتعديل مدونة الشغل بالمغرب، سيما وأن بعض بنودها لا تتلاءم ولا تستجيب للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها العالم.

هذه البنود من مدونة الشغل تؤثر سلبا على العلاقات بين الأجراء والمشغلين، وعلى مردودية المقاولة والتنافسية، والتي لا تتماشى مع الاتفاقيات الدولية، ومنها الاتفاقية رقم 87، هذه البنود أصبحت غير صالحة، نذكر منها مثلا البند 12؛ 16؛ 17؛ 37؛ 38؛ 59؛ 62؛ 184؛ 185؛ 304؛ 312؛ 313؛ 500 و528.

نطالب كذلك، بإلغاء أو تعديل الفصل 287 من القانون الجنائي المقيد لحرية الإضراب بالمقاولات.

نطالب كذلك، بالتسريع بإصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتفادي إفلاسه في أفق 2038.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشار خاد السطي.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

ما يمكنش نختالفو في أهمية الحوار الاجتماعي والعرض ديالك فيه مجموعة ديال المعطيات، صراحة، احنا كاتحاد وطني للشغل بالمغرب سبق ثمنها، ولكن كنقولو غير كافية، لأن كاين ارتفاع الأسعار ديال المحروقات، ارتفاع في أسعار المواد الغذائية، كذلك النسبة ديال التضخم.

المسألة الثانية هو أن هاذ الحوار الاجتماعي خص يجاوبنا على عدد من الأسئلة، السيد رئيس الحكومة.

اليوم كاين إضراب، هيئة كتابة الضبط، قطاع الصحة، المراكز الجهوية للاستثمار الفلاحي بقطاع الفلاحة، التقنيين.

بمعنى خص الأجوبة على بعض القطاعات، علاش أنتوما درتو مجهود كبير، ولكن باقية كاينة إشكاليات، الطلبة ديال الطب المشكل ديالهم حتى هو ما ذكرتوهش لينا وكنعتبروه من صميم الحوار الاجتماعي، لأن هاذوك كيهمو ولاد المغاربة وخص يتفك المشكل ديالهم.

بالنسبة للقطاع ديال الصحة اللي هو قطاع حيوي، راهم قربو للتعليم، راه وصلو لـ 27 يوم ديال الإضراب، وبالمناسبة سؤال مباشر السيد رئيس الحكومة: الاتفاق اللي شرفت عليه في ديسمبر 2023 واش هاذ الاتفاق ساري المفعول ولا لا؟

حيث أنت شرفت على الاتفاق بحضور السيد وزير الصحة والسادة وزراء المالية والوظيفة العمومية والناس كيتسناو التحكيم ديالك، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، السيد رئيس الحكومة، الحوار الاجتماعي استافدو منه، صحيح الإخوان ديال القطاع العام، ولكن القطاع الخاص ما استافدوش مزيان باستثناء (SMIG).

نعرفو على أن التمثيلية النقابية راه النقابات اللي كتحضر معكم الأكثر تمثيلية، السيد رئيس الحكومة، اللي تيعطيها التمثيلية هو القطاع الخاص، (38.000 délégués) من أصل 48.000، 10.000 كتبقى الباقي للوظيفة العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

ولكن القطاع الخاص ما استافدش باستثناء (SMIG) كنقول، وبعض الأمور اللي عندها علاقة بـ (CNSS[7]) وملفات التعويضات العائلية، ولكن خصكم تقويو المقاولات، تشجعو المقاولات وحتى هوما يشجعو العاملين فيها، بغض النظر على (le SMIG).

وكذلك، كاين بعض المقاولات اللي هي مواطنة وكاين مقاولات اللي كتشرد العمال ديالها، النموذج ما يحصل في طنجة، ما غندخلش فالتفاصيل ولكن السيد وزير الشغل راه عندو الملف، يتطردو العمال ففاتح ماي ويطردو العمال ويتكرفصو عليهم، مرارا وتكرارا هاذ الأمر كذلك غير مقبول بتاتا.

النقطة الثالثة، السيد رئيس الحكومة، ودائما كنجبدها ليك، آش عندك مع الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب؟ احنا كنمثلو 10% في مجلس المستشارين، 2 من 20، ما عندناش 6% قلت لينا، راه عندنا 6% فقطاع الفلاحة وما بغاش يجلس معانا السيد وزير الفلاحة.

إذن إيلا عندنا 6% مشكل، وإيلا ما عندناش 6% راه مشكل، هاذ النقطة نتمنى نكون آخر مرة كنهضرو فيها، السيد رئيس الحكومة.

كذلك، راه هضرت مرارا على المؤسسات الدستورية، ولعل منها هي المجلس الأعلى للتربية والتعليم اللي اعطيتو مقعد لواحد النقابة عندها 1% واحنا ما اعطيتوناش مقعد، إقصاء ما نقدرش نقولو ممنهج، ولكن خص تراجعو هاذ الأمر هذا.

ثم النقطة الأخرى، ما ذكرتيش قانون النقابات فالعرض ديالكم، واحنا تقدمنا بواحد المبادرة تشريعية ديال قانون النقابات المهنية وكذلك ديال المشغلين، نتمناو على أنه يلقا التجاوب.

وشكرا السيد رئيس الحكومة.

[7] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة للرد على تعقيبات السادة المستشارين.

تفضلوا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، كنشكركم على التفاعل ديالكم وعلى الاختيار ديال هاذ الموضوع اللي هو عنده أهمية قصوى وبالخصوص فهاذ الجلسة الدستورية.

لابد ما نرجع لواحد الخطاب ديال سيدنا الله ينصرو والمضمون ديالو ديال سنة 2018، وقال حرفيا:

"أقول للحكومة بأن الحوار الاجتماعي واجب ولابد منه، وينبغي اعتماده بشكل غير منقطع، وعليها أن تجتمع بالنقابات وتتواصل معها بانتظام، بغض النظر عن ما يمكن أن يفرزه هذا الحوار من نتائج". انتهى منطوق خطاب صاحب الجلالة الله ينصرو.

وبغيت نقول لكم أنه يعني هاذ الفقرة من الخطابات المتعددة اللي كنهم يعني الحوار الاجتماعي ديال سيدنا الله ينصرو، كتشكل بالنسبة للحكومة واحد البوصلة، هذا هو (la marche) ديالنا.

فلهذا، احنا كنجتمعو، عملنا جوج اتفاقات فعامين ونص، اجتمعنا واحد الاجتماعات اللي هي كبيرة لا تعد، أنا شخصيا ماشي فقط فالاجتماعات المركزية، نزلنا حتى للاجتماعات اللي هوما على المستوى القطاعات، اللي كانوا فيهم إشكاليات وحضرت غير ما مرة يعني في الاجتماعات، والسادة الوزراء، طرف من الحكومة كبير واللي كان كيتوجد لا المالية ولا الشغل ولا القطاعات اللي هي معنية، الوقت اللي كيكون الصحة أو لا التعليم أو لا التعليم العالي، الكل حاضر وبانتظام، ويعني (en mode de solution) يعني كيقلب على الحلول بالنسبة للإشكاليات اللي هي مطروحة.

قبيلة، أولا، سمعت الكلام ديال بأنه بعض الوعود وهذا.. كاع الاتفاقيات اللي توقعو احنا راه كنتزلو فيهم وحدة بوحدة، ونعطيك آخر مثل أنه اتفقنا فالاتفاق ديال ماي على الزيادة ديال 1000 درهم، 500 درهم، 500 ديال الدرهم، دوزنا الأسبوع الماضي واحد 31 نص تنظيمي (les décrets) اللي هوما التطبيق ديال سميتو.. والناس فالآخر ديال الشهر غادي يقبطو إن شاء الله 500 ديال الدرهم اللي هوما موجودين في القطاع العام.

القطاع الخاص، عملنا كذلك إجراءات كبيرة، راه ما كاينش يعني فشي حكومة أن (les salaires) تزادو بـ 20% ديال القطاع العام، غادي يتزادو 5 بـ 5، وغادي يتزادو بـ 5 وغادي يتزادو بـ 5 أخرى، (donc) فهاذ (mandat) هذا 20% وهذا شيء جد إيجابي، الفلاحة 25% يعني (c'est quand même, des records) اللي (grâce) للعمل الجاد ديال النقابات، وكذلك الشكر ديال التفهم ديال القطاع الخاص يعني والمؤسسات يعني بالخصوص نذكر (la CGEM)، على العمل وعلى الثقة اللي عملو في الحكومة وفي.. عملو فالنقابات أنه تواجهو معنا.

وفعلا، كانت ظروف غير عادية في البلاد، ولا في العالم ولا ديال (l'inflation) أن الأمور كلها تبدلات، الحمد لله، الأمور الآن هي في استقرار اللي باقي كيهضر على التضخم، هنا نذكر بأن هاذ 5 أشهر الأولى اللي دازت، راه احنا في (0.9%)، (1-%) بالنسبة ديال التضخم، وما نظلنش أنه من هنا لآخر السنة نفوتو 1.5%، يعني 1.5 إن شاء الله في المستقبل.

إذن كاين واحد، الحمد لله، التضخم اللي هو ولى مستقر، وكاين إمكانيات اللي كنحاولو أنه نتماشاو يعني مع المتطلبات ديال الناس اللي كيشتغلو والناس اللي ما كيشتغلوش كذلك.

ما تنساوش بأنه المجهود الكبير اللي جات به الحكومة اللي هو الورش الملكي الكبير ديال الدعم الاجتماعي، ما تنساوهش، را مهم راه 500 درهم ما ساهلاش، غدا غتولي 550 يعني 600 ديال الدرهم، راه كاين اللي غتوصلو لـ 900 ديال الدرهم على حسب العدد ديال الأطفال، فهذا يعني تحول نوعي كبير بالنسبة للبلاد، واللي حتى هو راه كيطرح الإكراهات ديالو بالنسبة للشغيلة وبالنسبة للعمال، راه واحد العدد ديال المناطق، الناس كيمشيو يقلبو، دابا كنتكلمو على (les problèmes) ديال التشغيل وديال (l'emploi) وديال (chômage).

ولكن، راه أنا كنت فطاطا مع واحد العدد ديال الوزراء، يعني هاذ الأسبوع الماضي، واحد العدد ديال الشركات اللي جاو باش ياخذو 500 ديال الأشخاص، 600 ديال الأشخاص،(parce que) محتاجين فالناحية ديال القنيطرة، أو لا فناحية أخرى، والناس ما بغاوش يمشيو لهاذيك.. يخرجو من المنطقة ديالهم، ياله لقاو 100 اللي قبلات، لأنه ذيك المنطقة معروفة بأنه عندها واحد اليد عاملة اللي هي مؤهلة وتشتغل يعني بواحد المعقول وواحد العمل وكيحبهم الناس، فيعني هاذو إمكانيات اللي كاين واحد التحول.

وهاذ الشي ديال الدعم الاجتماعي فيه (les avantages) ديالو، ولكن كاين الإشكالية ديال الناس خصها تمشي تخدم، والناس خصها تفهم بأنه راه الحساب اللي كيتدار واش عندو الحق ولا ما عندوش الحق، ماشي هو آش كيدخل ليه فجيبو، راه إيلا خدم وذاك الشي، راه الإشكال أشنو هو يعني اللي كيتحسب ليه هو (les dépenses) ديالو و(le niveau de vie)

ديالو اللي عايش فيه، فما يحرموش الشركات ديالنا من العمل، وعلى أي 3000 درهم راه ماشي هي 500 درهم ولا 600 ديال الدرهم، وغدا يمكن تكون 4000 درهم، والواحد خصو يدير رجليه فالشركة، لأنه الأمور كتطور، شكون اللي قال أنه فظرف 5 سنين غادي تزاد (les salaires) ديال 20%، شكون اللي قال آش غادي يوقع من بعد 5 سنين الأخرى، إذن الأمور غادي تطور أحسن وأحسن.

واحنا راه التجربة اللي بغينا أنه هاذ الناس اللي كاينين فهاذ الشي ديال (les allocations directes)، أنه نواكبوهم باش يلقاو الشغل ويشتغلو ويكونو (indépendants) ويخرجو ويخليو الواحد اللي هو حتى هو عندو يعني الغرض بذاك الشي وعندو مشاكل ديالو وياخذ المكان ديالو، (donc) هذا يعني تحول اجتماعي اللي هو كبير.

قبل هضرنا على هاذ (les augmentations)، اعطينا 5% ديال (la revalorisation) باش طلعنا (les pensions) ديال (la retraite) مست 600 ألف واحد، 600 ألف (retraités) تزادت ليهم 5% يعني فـ (les augmentations) ديال (les pensions) وغادي تكون بأثر رجعي.

كاين ثلاثة ديال القوانين اللي هوما كلهم مهمين، ولكن ما كاينش هاذ الشي، كاين نقابات طالبة، كل نقابة طالبة عندها واحد العدد ديال النقط اللي كاينة فالاتفاق الاجتماعي الكبير اللي وقعناه الأول، دابا أنا كنتكلم على (les grands projets structurants) وهذا لا يعني أن (le reste) غادي ننساوه، واحنا غادي نشتغلو فيه.

أنا كيظهر لي بأنه اليوم واستمعت للجميع، واستمعت أن الكل يعني فهاذ الغرفة المهمة، كتقول بأن جاء الوقت، يعني بأنه بلادنا غادة تمشي فالاستثمارات وغادي تمشي فالإنتاجية وبغينا نشغلو الناس أكثر، بغينا تكون عندنا يعني واحد الأمور اللي هي واضحة، وبغينا يكون عندنا واحد التوازن بين ممارسة الإضراب وحرية العمل، وكذلك تعزيز آليات الحوار والمفاوضات في حل النزاعات ديال الشغل.

واحنا بغينا، سمعت الإخوان ديال النقابات ولا هذا، بأنه المشروع اللي كاين اليوم ما مقبولش، ياك هاذ الشي اللي فهمت؟ ولكن هاذي شهور واحنا فنقاش، باش تشوفو كيفاش نفتحو هاذ الشي، يعني نفتحو الآفاق باش يكون التوازن بين القطاع الخاص وبين القطاع ديال الشغيلة.

وإن شاء الله احنا فالوسط، واحنا كيظهر لي بأنه غادي نتوصلو مع السيد الوزير، اللي قال لي بأنه نهار الخميس إن شاء الله فالعشية غادي يبدا أول من بعد مباشرة من بعد الحكومة، غادي يبدا أول اجتماع ديال هاذ الشي ديال القانون ديال الإضراب، ونتمناو أنه نمشيو بسرعة، يعني إن شاء الله فالتنزيل ديالو إما نكملوه دابا، إما نكملوه فـ (la rentrée) في سبتمبر إن شاء الله ويكون واجد لأكتوبر، وغادي نمشيو بالتوازن ديال.. أش غنقول ليكم؟ ما تكونو لا نقابيين ولا (hommes d'affaires)، كونو رب أسرة مسؤول، واحد بغا يستثمر أشنو هوما الضمانات اللي خصو، والعامل خصو يخدم ويشتغل ويمارس الحق ديالو اللي عندو هاذي 60 عام خصو حتى هو يكون عندو الضمانات ديالو إيلا بغا يدير الإضراب، أو لا إيلا بغا يتوقف، أو لا إيلا ما تخلصش، أو لا عندو مطالب اللي هي مشروعة وما كاينش اللي كيتفاهم معاه (en face).

فأنا كنقول هذا مشروع قانون الإضراب ديال نهاية 2024 غادي نكونو إن شاء الله مع النقابات، غادي نتسالمو ونتعانقو ونقولو إن شاء الله بأنه فضينا هاذ الإشكالية، لأن غادي نكونو (logique)، احنا ما كاينش (les extrêmes)، ولا نديها لواحد البلاصة، ولا واحد البلاصة غادي نحاولو نلقاو المسائل في حل أوسط.

من بعد 2025، ولكن، خصنا نبداو فالحوار اللي غادي يجي إن شاء الله في سبتمبر، خصنا نهضرو على إصلاح الأنظمة ديال التقاعد، لأن إيلا خلينا الأنظمة ديال التقاعد غادية بوحدها غتمشي للحيط، (donc) ما يمكنش، (donc) هاذي مسؤولية ديال الجميع، (donc) خصنا نبداو فهاذ سبتمبر وأكتوبر، راه ابدينا وتناقشنا، عرفتو الدولة شنو هو التوجه ديالها، يعني فهاذ النظام وعرفنا شنو هو التوجه ديال النقابات، واش اللي مقبول واش اللي ما مقبولش، دابا خص ابتداء من سبتمبر يبداو (les négociations, les discussions) باش هاذوك الصناديق يمشيو للمدى ديالهم اللي خصهم يمشيو ليه، ونشوفو شنو الدولة آش غادي تعمل، وشنو المشغل غادي يعمل، وشنو العامل غادي يعمل وكل واحد آش غيعمل، ويكون واحد التوازن وما يكونش الثقل على واحد الجهة.

وهاذ الشي إيلا بديناه في سبتمبر، أنا كنتمنى أنه هذا مشروع خصنا نفضيوه في أفق 2025، (2025 c'est l'année) اللي نمشيو فيها ديال الإصلاح ديال الأنظمة ديال التقاعد.

من بعد، كتبقى مدونة الشغل، مدونة الشغل غندخلوها في 2026، نبداوها، عندنا الوقت نكملوها، كملناها، ما عندناش الوقت، خصنا نخليو للحكومات اللي جاية آش تدير حتى هي خصها باش تشتغل.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

وأشكر الجميع على مساهمته.

ورفعت الجلسة.